تحوّلات موازين القُوى في إطار النظام الدولي الجديد
"دراسة تحليلية للأزمة – الحرب الروسية الأوكرانية"

د. شكـري عاشور السويـدي– جامعة بنغازي*

د. محمود عبد السلام الدالي– جامعة بنغازي*

المستخلص

إنّ المشاكل التي يعانيها النظام الدولي، اليوم، هي نتاج لطريقة في التفكير عفا عليها الزمن، طريقة تركز على " الجزء " وتتجاهل " الكل "، وهذه الرؤية تعجز عن الفهم أو التفسير أو التنبؤ بتطورات الواقع " الحقيقي " الذي نعيشه اليوم وحينما يبدأ القائمون على النظام في اعتماد الرؤية " الكلية " للنظام، الذي يشكّلون جزءاً منه، يبدؤون في فهم العيوب الأساسية في النظام الدولي السائد، ويصبح خلق مستقبل بديل أمراً ممكناً.

وعندما يبدأ القائمون على النظام الدولي في فهم أن المشاكل التي يعانيها النظام مترابطة، وكلّها أعراض لنظام دولي أو عالمي يعاني برمته من عدم توازن القوى؛ فإنهم يستطيعون التخلّي عن عقلية التخوف من التغيير في موازين القوى السائد؛ لتصل إلى مرحلة التعددية القطبية التي يسودها العدل والإنصاف؛ فينجح النظام في تجاوز حدة الصراع. ناهيك عمّا كان يعانيه النظام من أزمات المناخ، والأزمات المالية والاقتصادية، والصحية، المرتبطة بفيروس "كوفيد 19" والدول الفاشلة، والهجرة، جميعها تمثل معضلة كبيرة هزت كيان النظام الدولي.

وحيث يرى عديدٌ من المحللين، من مختلف التخصصات، والخلفيات الفكرية، أن ما يواجهه العالم من مشاكل وأزمات وحروب، ما هو إلا مؤشر على أننا نمر بمرحلة انتقالية، تتداعى فيها أركان النظام الدولي القديم، بأبعاده الدولية والسياسية والاقتصادية، إلى مرحلة جديدة تمثل ثورة حقيقية، وهي التحوّل النوعي، التي سوف تؤثر في حياة الناس العاديين في كل مكان، وتغير بشكل جذري من رؤيتهم للعالم. هذه الثورة تتجاوز المفهوم التقليدي للثورة، وهي أشبه بالنقلة التي أحدثها " عصر النهضة " أو " الثورة الصناعية ".

* د. شكري عاشور السويدي، أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا.

* د. محمود عبد السلام الدال، أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا.

إنّ العالم على أعتاب ما يمكن أن يشكل أكثر التحوّلات " درامية " في النظام الدولي، بسبب الحرب الروسية – الأوكرانية في 24 فبراير 2022م، إذ بدأت روسيا الاتحادية بغزو عسكري واسع لأوكرانيا، وصف بأنه صراع طويل الأمد. لم يكن الصراع مجرّد حدث (جيوسياسي) كبير، بل نقطة تحول (جيواقتصادية) غير مسبوقة أيضاً، بسبب موجة العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة من القوى الغربية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا، التي شملت قطاعات مالية وتجارية وعسكرية، كان الهدف منها إضعاف روسيا، وإظهارها دولة منبوذة ومعزولة عن محيطها الدولي، لكن، على الرغم من الخسائر الهائلة التي تكبدها الاقتصاد الروسي، التي ستظل تلقي بظلالها لفترة طويلة قادمة، فإن موسكو تمكنت في فترة وجيزة من استيعاب أكثر الأضرار خطراً، وحسنت من قيمة عملتها " الروبل "، وجنت ضعف ما كانت تجنيه من صادرات النفط والغاز، بعد بدء الحرب، بسبب ارتفاع أسعارهما في السوق الدولية. غير أن تداعيات العقوبات الغربية تجاوزت روسيا نفسها، حيث تسببت في حدوث اضطرابات في أسواق السلع الأساسية الدولية، واندلاع ذعر بين التجار. كل ذلك أدّى إلي ارتفاع معدلات التضخم العالمي، في وقت تواجه فيه البلدان الإفريقية والآسيوية، التي تعتمد على واردات الغذاء والطاقة، صعوبات أكبر.

إنّ العالم على أعتاب ما يمكن أن يشكل أكثر التحوّلات " الدرامية " في النظام الدولي منذ (معاهدة وستفاليا 1648م) وهذا التحول لا يمكن وقفه أو تجاهله، الأمر الذي يجعل من زمننا هذا زمناً ثوريًّا بامتياز.

المقدمة:

إن كثيرًا من المسلمات والثوابت ضمن الأدبيات السياسية والدولية، وخصوصاً تلك التي تكاملت بها، واستقرت في منهجياتها التحليلية، من منطلق اهتمامنا، في الفلسفة السياسية على وجه الخصوص، بوصفها منطلقات نظرية، برهن الواقع الدولي على صحتها وصلاحيتها من حيث المعني والمبنى؛ فالسياسة الدولية عملية مستمرة ومتجدّدة، تفرض تجدد أدوات تحقيق هذه السياسة وتنفيذها. فتاريخ السياسة الدولية يحفل بأزمات مفصلية عديدة، مثلت نقطة تحوّل في النظام الدولي وعلاقات القوى فيه، ولم تكن هذه النقاط المفصلية وليدة اللحظة، ولكنها كانت دومًا نتاج عملية تطور للأحداث والتفاعلات وتوازنات القوى، ومنها على سبيل المثال، حرب الثلاثين عاماً بين المذهب الكاثوليكي

والمذهب البروستانتي، التي انتهت بصلح وستفاليا 1648م وكذلك الحرب الألمانية – الفرنسية، والحرب العالمية الثانية " 1939 – 1945م "، ثم ما يُسمّى بانتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م.

إنّ النظام الدولي شهد خلال الفترة الماضية، ولا يزال يشهد، تحوّلات عن الحالة التي كان عليها عقب انتهاء الحرب الباردة، نحو حالة جديدة لم تكن مدارس العلاقات الدولية، خاصة تلك التي تروّج لليبرالية الجديدة، يتوقعونها حينذاك. لقد شكّل انتهاء الحرب الباردة في مطلع العقد الأخير من القرن الماضي، بداية حقيقية لثورة جديدة في تحولات توازن القوى في إطار نظام دولي متغير، وكان لضخامة الحدث، وما ترتب عليه من تغيير جوهري في شكل النظام الدولي القائم، وآليات عمله، ومعاملات توزيع القوة والقدرة في إطاره، وفي شكل العلاقات الدولية القائمة ومضمونها، وإدارة تفاعلاتها، سلمًا وحربًا في آن واحد، الأثر الواضح في ردة الفعل العالمية، إذ فتح انهيار الاتحاد السوفيتي الباب واسعاً للولايات المتحدة الأمريكية، لبسط هيمنتها على النظام الدولي، من دون منازع، في كل القطاعات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وحتى الثقافية. ومثّل العدوان الأمريكي– المدّعم بتحالف دولي واسع – على العراق مطلع التسعينيات، ذروة النفوذ الأمريكي، ثم جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر؛ لتوفر فرصة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية؛ لفرض نفوذها عبر العالم؛ فاحتلت أفغانستان والعراق ودفعت باتجاه تغيير أنظمة الحكم، في الكثير من دول العالم الثالث، عبر مشروع نشر الديمقراطية، وذلك أحدث اختلالًا سياسيًّا واجتماعيًّا، في العديد من دول العالم، لا تزال آثارها شاخصة للمتابعين.

على الرغم من استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فإنّ العقد الأول من الألفية الثالثة شهد بداية تحوّلات مهمّة في ميزان القوى الدولي، فالصعود الاقتصادي السريع للصين، الذي بدأ في سبعينيات القرن الماضي، تعاظم في التسعينيات، حتى باتت الصين، مع بداية العقد الأول والثاني من الألفية الثالثة، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، متفوقة على العملاق الأسيوي الآخر، اليابان.

وشهد العقدان الماضيان عودة سريعة لروسيا – وريثة الاتحاد السوفيتي السابق – إلى المشهد الدولي بقيادة رئيسها (فلاديمير بوتين) الذي أحسن استثمار ثروات البلاد النفطية، لبناء اقتصاد أكبر مما كان عليه، وإعادة تطوير ترسانة الأسلحة التي تمتلكها البلاد، في الوقت الذي انشغلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية في ملفات أقل أهمية في الميزان الإستراتيجي، مثل السيطرة على أفغانستان والعراق،

ومحاربة تنظيم القاعدة، كل ذلك أسهم في إتاحة فرصة ذهبية لروسيا؛ لإعادة بناء قدراتها، وتأكيد حضورها في منطقة أوروبا الشرقية، وأيضاً فرصة للصين للتمدد في منطقة آسيا.

ولعل السياسة الخارجية الأمريكية العدوانية في عهد الرئيس بوش الابن، قد أسهمت في تسريع تقارب الجارين العملاقين – روسيا والصين – في فترة حساسة جداً، تزامنت مع صعودهما الاقتصادي؛ فتشكلت تحالفات دولية جديدة أبرزها كتلة " البريكس "التي ضمت روسيا والصين، بالإضافة إلي الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا.

إشكالية الدراسة:

تطرح هذه الإشكالية السؤال الرئيس التالي: هل الأزمة –الحرب الروسية الأوكرانية– يمكن أن تؤدي إلى إحداث تحوّلات في موازين القوى في إطار النظام الدولي الحالي؟

ويتفرّع عن هذا السؤال الرئيس إلى أسئلة فرعية عديدة، تتمثل في الآتي:

1– ما هي طموحات وتحدّيات روسيا الاتحادية داخلياً وخارجياً؟

2– ما هو مفهوم توازن القوى الدولي؟

3– ما هي إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء روسيا وتراجع هيمنتها؟

4– ما هي سيناريوهات التدخل الروسي في أوكرانيا على تحوّلات موازين القوى في إطار النظام الدولي؟

وسنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في هذه الدراسة:

أولًا: مفهوم توازن القوى الدولي :

إن فكرة توازن القوى الدولي فكرة قديمة النشأة، فقد تطرق إليها بعض فقهاء اليونان القديم، حيث كانت بعض المدن اليونانية، وعلى رأسها مدينة إسبرطة، تقوم على فكرة توازن القوى، والحضارة اليونانية لم تتعرض للغزو والتوسع مثل غيرها من الحضارات التي عاصرتها في الشرق القديم، حيث كان اهتمام اليونانيين بالتأمل، والبحث في مختلف الظواهر الكونية والإنسانية والسياسية، وهذا يمثل الأساس للحضارة اليونانية[1]. كما أن الدويلات الإيطالية طبقت هي الأخرى فكرة توازن القوى في القرون الوسطى؛ لتخفف من حدة المنافسة بين فرنسا والنمسا. كما أن فكرة الصراع وتأثيرها في الحركة السياسية

(1)– هشام الإقداحى، تاريخ الفكر السياسي، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة،2010م)، ص28.

في تلك الحقبة، كانت واضحة، وتجلت أكثر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[1]. ثم عادت وطرحت فكرة توازن القوى من جديد بين الدول الكبرى في أثناء حروب فرنسا ضد إسبانيا، وذلك لاعتراف بعض الكتاب والفقهاء في فرنسا، بفضل مبدأ توازن القوى وفوائده، وأن المصلحة الرئيسة تكمن في استمرارية هذا التوازن بين فرنسا وإسبانيا، حيث أسهم التوازن في تحقيق سلام المملكة في فرنسا، كما كرسته معاهدة وستفاليا عام 1648م أساسًا تُبنى عليه العلاقات الدولية، الذي يدعو إلى المساواة السياسية بين الدول الكبرى، وإقامة النظام والعدل فيما بينها، ولكن " نابليون بونابرت " كان له رأيٌ آخر يدعو إلى التوسع على حساب الدول الأخرى، فكانت الحروب النابليونية، التي كانت معاهدة فيينا عام 1815م من نتائجها[2].

إن مبدأ توازن القوى الدولي يتطور، ويتأثر بعوامل عديدة مختلفة، فهو لا ينشأ في فراغ بمعزل عن بيئة النظام الدولي، بل يتكون في ظلها، والأصل في ذلك، أن مبدأ التوازن القوى الدولي بأبعاده المختلفة (الجغرافي – والهيكلي – والقطبي) ينشأ ويتطور نتيجة ظواهر البيئة الدولية، فهو لذلك في حالة تفاعل مستمر، من حيث التأثير والتأثر بجميع العوامل التي تتكون بسبب البيئة السياسية الدولية، فبعد انتشار يقظة القوميات، وتمكن " بسمرك " من إقامة دولة موحدة من الإمارات الألمانية المتعددة، التي استطاع من خلالها أن يحافظ على إقامة التوازن الدولي، الذي حقق السلام والاستقرار في القارة، وذلك من خلال سيطرته على القوى الناشئة للقومية الألمانية، وجعلها تعمل على المحافظة على توازن القوى بدلًا من أن تعمل على تحطيمه، وبعد عزل بسمارك عن السلطة في ألمانيا، تغيرت سياسة ألمانيا إلى سياسة إملاء الشروط على أوروبا، بسبب تفكك الخلافة العثمانية، وتقاسم إرثها الكبير، بدأ العالم يغرق رويدًا رويدًا في نزاعات فيما بين الدول الأوروبية، وهنا قامت الولايات الأمريكية، تحت مظلة الدولة الحاكمة للمحفل العميق، بتحريك هذا التوتر العالمي بين الدول، وتقسيمها إلى تحالفات وأقاليم. وبدأ العالم يغلي ويثور، كغليان المراجل تحت بركان عميق، إلي أن اغْتِيلَ ولي عهد النمسا، من أجل جر ألمانيا والمجر والعثمانيين، لحرب طويلة مع الحلفاء؛ فكانت الحرب العالمية الأولى، وهزيمة ألمانيا

(1)- G.C. Field – Political Theory – London, Methuen – 1963- P.7 .

(2)- علي الدين هلال، تقديم كتاب توازن القوى بين العرب وإسرائيل، (القاهرة، مكتبة متبولي، 1989م)، ص122.

عام (1914 – 1919م)[1]. وبذلك أصبح نظام توازن القوى الدولي يوصف بأنه نظام عاجز عن منع اندلاع الحرب، وبأنه نظام سيء السمعة، لذا يمكن عدّه نظامَ حربٍ، أو نظامًا لصنع الحرب، فإن سجل مبدأ توازن القوى لم يكن حافلًا بالنجاحات، بل كان حافلاً بالإخفاقات ومسئولًا عن كثيرٍ من الأزمات والحروب[2].

لذلك؛ لم يُسْتَقَرّ في الأدبيات السياسية على مفهوم واضح ومحدد لتوازن القوي في النظام الدولي، فقد تعرض هذا المفهوم لحالة من الجدل الواسع بين المحللين السياسيين، وتشكّلت حوله نظريات، وتوجهات، ومدارس فكرية، ودراسات متعددة، تناولت تشكيل أنظمة توازن القوى الدولية والإقليمية، والنتائج التي ترتبت على تشكيلها؛ ولهذا لا يزال مفهوم توازن القوى يكتنفه الغموض عند كثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، حيث يفسره بعضهم بأنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين، ويرى آخرون أنه حالة جمود بافتراض انعدام حركته أو تحركه ببطء شديد؛ لذلك تعددت التعريفات لمصطلح توازن القوى الدولي، وأصبح يستخدم في أكثر من شكل، وله دلالات متعددة.

1– مفهوم التوازن في اللغة العربية:

مفهوم التوازن مشتق من الفعل " وزن "، أي قابل أو قارن بين شيئين لتحديد رابطة التساوي أو التعادل فيما بينهما وبيانها، وهو مشتق من المصدر " الوزن "، أي وزن الثقل والخفة في الميزان أو باليد، وقال الحق سبحانه وتعالى في محكم تنزيله (**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا**)[3]. ويعرّف التوازن بأنه الحالة التي تتشكل عندما يتساوى ضدان أو يتسقان معاً، بمعنى أن التوازن حالة وسطى بين وضعين متناقضين، أو هو حالة اعتدال نسبي بين متضادين؛ إلا أن هذه الحالة الوسطى أو المعتدلة نسبياً، التي تعبر عن الاتزان، ليست بالضرورة لها صفة الاستمرارية الدائمة، من هنا تأتي دائماً الحاجة إلى العودة إلى الاعتدال النسبي في حالة الإخلال به[4].

(1)– محمد نجيب بوليف، الغزو الروسي لأوكرانيا: جنون العظمة أم سقوط نحو الهاوية، دار رؤى برنت، 2022م.

(2) –Jacob Viner , The implication of the for international Relations ,1946: p.56.

(3)– سورة الأنبياء: الآية 47.

(4)– محمد عصام أكبر خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج من عام 1990م إلى 2009م، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2010م، ص11.

2- توازن القوى في الاصطلاح:

يعرف سيدني فاي" .FaySidney. B" توازن القوى بأنه: التوازن الحق بين دول أعضاء العائلة الدولية، القادرة على منع أي منها من أن تصبح قوية، بما فيه الكفاية؛ لتفرض إرادتها على الآخرين، فتوازن القوى بحسب " فاي " يعد آلية لمنع ظهور قوة مهيمنة، تستطيع تحقيق مصالحها بشكل منفرد، وفرض مبادئها على باقي القوى في المجتمع الدولي[1].

ويذكر" لكينيت والتز " مؤسس الواقعية الجديدة أنّ سياسة توازن القوى، عندما يُستوفى مطلبان هما: الأول أن يكون النظام فوضويًا، والثاني أن يكون النظام مشغولًا من قبل وحدات ترغب بالبقاء على قيد الحياة[2].

وعرّف القاموس السياسي توازن القوى الدولي بأنه" نظرية سياسية يقصد بها المحافظة على ميزان القوة بين دول العالم، بحيث لا يسمح لدولة أو لمجموعة دول، بالاستئثار بالنفوذ في المجال الدولي، حتى تفرض سيطرتها على الدول الأخرى، بما يكون في حوزتها من قوة عسكرية متفوقة، وإمكانيات اقتصادية كبيرة، ووسائل إعلام متقدمة[3]" كما حدّد زينس (Zinnes) مجموعة من التعريفات لمفهوم توازن القوى، على الوجه التالي[4]:

أ – هو أن تتجه جميع القوى غير المهددة إلى التدخل لمصلحة الجانب الذي يبدو أنه معرض للخطر في الحرب الدائرة؛ للتأكد من أن الخاسر لم يتم إزاحته من النظام نهائياً، بل استوعب في النظام الناشئ العملاق.

ب – هو توزيع متساوٍ للسلطة فيما بين أمراء أوروبا، بحيث لا يجد أحد منهم فائدة عملية في إزعاج الآخرين.

ج – يعمل بشكل عام على إبقاء متوسط قوة الدول منخفضًا، بحيث تتعرض الدولة التي تهدد بزيادة قوتها عن المتوسط السائد، إلى الضغط تلقائياً من جميع الدول الأخرى الأعضاء بالمجموعة السياسية نفسها.

---

(1)- شوقي عبد الكريم، التغيرات الإقليمية الجديدة وتأثيرها على التوازنات الدولية في الشرق الأوسط: دراسة في التحالف الروسي، الجزائر :م. دراسات لجامعة عمار ثلجي الأغواط، عدد 57، ص185.

(2) -Kenneth N ,Waltz ,1979, p. 112- 118.

(3)- مايكل شبهان، التاريخ والنظرية، 2016م، ص ص12-14.

(4)- المرجع نفسه، ص15.

د – يعني ترتيب الأمور، بحيث لا تكون أية دولة في وضع يسمح لها بالهيمنة المطلقة على الآخرين.

كما أشار "هانس مورجنثاو" إلى مجموعة من التعريفات لمبدأ توازن القوى الدولي في كتابه المشهور "السياسة بين الأمم "والذي يمثل أحد الأقطاب الرئيسة للمدرسة الواقعية، حيث قدم إطاراً مفاهيميًّا، يعدّ الأبرز لمفهوم توازن القوى الدولي، ومن أبرز ما ذكر ما يلي[1]:

أ – يرى في توازن القوى نظامًا يهدف إلى الحيلولة دون تحقيق التفوق لأي عنصر من على العناصر الأخرى؛ فهدف التوازن هو الاستقرار، بالإضافة إلى المحافظة على العناصر الأخرى المشكلة للنظام. فالعناصر المكونة للتوازن ضرورية، ويجب أن يكون لها الحق في الحياة، والحق في البقاء، ويقابل هذا الحق الطبيعي في الحياة واجب، وهو عدم التدخل في شئون الدول الأخرى.

ب – يرى هانس في توازن القوى أنه ظاهرة طبيعية في حياة الدول، فالسياسة الدولية ليست سوى صراع من أجل القوة، وتوزيع القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع الذي تسعى من خلاله العديد من الدول للحفاظ على الوضع الدولي القائم، من خلال إنتاج سياسات تهدف إلى الحفاظ عليه.

ج – يعدّ هانس من أبرز الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية، ومن أكثر منظري الواقعية وضوحًا وصراحة في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، من حيث تأكيده على دور القوة في السياسة الدولية، واعتبارها تعبيراً عن المصلحة القومية. كما أشار إلى توازن القوى الدولي، بأنه يستخدم بأربع طرق مختلفة: وصف للحالة الواقعية على الصعيد الدولي، وسياسة تهدف إلى إحداث توزيع معين في السلطة، وتوزيع مساوٍ للقوة على الصعيد الدولي، ومصطلح يصف أي توزيع للقوى السياسية في العلاقات السياسية الدولية. أما " كويني رايت " فقسم التوازن إلى " توازن القوى الثابت " و" توازن القوى المتحرك الديناميكي " وعدّ الأول يمثل النظام، والآخر يمثل السياسة، ووصف "رايت "التوازن الثابت بالحالة التي تفسر استمرار التعايش السلمي بين الحكومات المستقلة التي لها علاقات طيبة بعضها مع بعض، ووصف التوازن الحركي الديناميكي، بالسياسات المتخذة من قبل الدول؛ للحفاظ على هذا الوضع القائم[2].

(1)– مايكل شبهان، المرجع السابق، ص23.

–(2) مايكل شبهان، المرجع السابق، ص22.

ويصف أحمد عطية الله، توازن القوى بأنه: عبارة عن نظرة سياسية يقصد بها المحافظة على ميزان القوى بين مجموعة من الدول، بحيث لا يسمح لدولة بعينها أو لمجموعة من الدول المتحالفة بالاستئثار بالنفوذ في المجال الدولي، حتى لا تفرض سيطرتها على الدول الأخرى، بما تمتلكه من إمكانات عسكرية واقتصادية كبيرة[1].

ويعرف إسماعيل صبري مقلد، توازن القوى الدولي بأنه: حالة تنشأ نتيجة التفوق الضخم لدولة واحدة في النسق الدولي أو الإقليمي، الأمر الذي يهدد حرية الأطراف الأخرى، وذلك يجعلها تتجمع في محور مضاد[2].

إن معظم التعريفات السابقة لمبدأ توازن القوى، تشير إلى حالة من التعادل النسبي بين الوحدات السياسية في النسق الدولي أو الإقليمي، بهدف تحقيق الاستقرار والأمن والسلام في المجتمع الدولي، إلا أن منهج توازن القوى بمفهومه هذا، غائب بصورة واضحة في معظم فترات التاريخ الإنساني المدون بسجل العلاقات السياسية الدولية؛ بمعنى أن الدولة قد تلجأ إلى زيادة قوتها؛ لتجعل من نفسها أقوى من غيرها بشكل لا يمكن للأضعف منها أن يهدد أمنها أو أن يستغل تفوقها النسبي، لتعود وتطرح من جديد علاقات جديدة تستجيب لدواعي مصالحها القومية، بغض النظر عما قد يسببه ذلك من أضرار بمصالح الدول الأخرى، أو أن تجعل قوتها معادلة للقوى الأخرى، وهذا يتأتى من خلال التوازن الداخلي، حيث تستخدم الدولة جهودها الداخلية لزيادة قدراتها الاقتصادية ولتطوير إستراتيجيات ذكية، وزيادة القوة العسكرية، أو من خلال التوازن الخارجي، الذي يحدث عندما تتخذ الدولة تدابير خارجية؛ لزيادة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات مع دول أخرى[3].

ويفهم من ذلك أن توازن القوى يدعو إلى إقامة توازن بين الدول، بحيث يفرض على الدولة، أية دولة، التي تشكل العنصر الأساس في هذا النظام، نوعًا من الاستقلالية للدفاع عن مصالحها الذاتية، المعبر عنها بانتهاجها سياسة خارجية مستقلة، تقوم على أساس التحليل الدقيق للأوضاع الدولية، وعلى الإلمام بالمتغيرات الدولية وتطوراتها؛ لكي تستطيع وضع سياستها الخارجية بشكل متوافق

---

(1)- أحمد عطية الله، القاموس السياسي، (مصر، دار النهضة العربية ، 1968م)، ص413.

(2)- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (القاهرة المكتبة الاكاديمية، 2011م)، ص 265.

(3)- خليل إسماعيل الحديثي، الوسط في التنظيم الدولي، (العراق، جامعة بغداد، 1991م)، ص31.

مع تطورات النسق الدولي. فالسياسة الخارجية هي عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية، والظروف البيئية الدولية، ويتم ترجمتها إلى أرض الواقع عن طريق القنوات والأجهزة الدبلوماسية.

لا شك في أن النظام الدولي الحالي قد أصبح أكثر تعقيدًا، حيث يتفاعل فيه عدد أكبر من الدول متقاربة القوة، ولكن أيضاً عدد كبير من الحركات الاجتماعية، والمنظمات الدولية وغير الحكومية. إذن، نحن أمام نظام يضم عددًا كبيرًا ومتزايداً من الفاعلين، من أنماط وأشكال متباينة، يتفاعلون من خلال العالم الواقعي والعالم الافتراضي معاً. ولهذا، لم تعد المفاهيم التقليدية لعلاقات القوة، أو الدبلوماسية بوصفها عملية تفاوضية بين الدبلوماسيين والساسة، تصلح نظريًّا أو عمليًّا لإدارة العلاقات الدولية في هذه المرحلة[1]. فالمجتمع الذي تتعادل فيه القوة السياسية هو المجتمع الذي لا نفع للقوة فيه في حل المشاكل الدولية. أما المجتمع الذي يرى بأن قوته غير كافية لفرض إرادته على الآخرين، فيصبح ينادي بتطبيق مبادئ الأخلاق الدولية؛ فيكون بذلك ميّالًا إلى السلام والمنطق والعقل،، بدلًا من رفع شعارات القوة. من هنا يصبح مبدأ توازن القوة أحد المبادئ التي تلجأ إليها الدول؛ للتخفيف من مظاهر سلبيات قوتها الذاتية المؤثرة في السلام الدولي؛ فتتحول بذلك تلك القوة من عامل سلبي إلي عامل إيجابي على السلام الدولي[2].

وعلى هذا الأساس، لا توجد دولة تعمل على تطبيق مبدأ توازن القوى الدولي، بحرص أكبر، بحيث يمكنها التعامل مع المواقف والمشاكل والتطورات الحادثة بعقلانية كافية، تحقق أهدافها المنشودة، إلا نادرًا، بل إنها تريد أن تبقي قواها أقوى من قوى الدول الأخرى، ولو بشكل طفيف، وهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية، في إشعال الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) فبعد الحرب العالمية الأولى، خرجت كل الجيوش المشاركة فيها منهكة مستهلكة، والبلدان أحرقت، إلا الولايات المتحدة؛ أخذت الغنائم من دون أضرار أو نزاع.

وبعد هذا الدمار، ظهرت ألمانيا كما تظهر "العنقاء من الرماد"، فشعرت الولايات المتحدة بالخطر الموشك، حيث لعبت مع الألمان مثل ما تلعب الآن مع الروس؛ ففتحت للنازيين الطريق ليكونوا قوة كبيرة في قلب أوروبا، وفي وجه الروس العدو القديم، وفي الوقت نفسه، قامت بإضعاف أوروبا،

-(1) ابراهيم ابوخزام، الحرب وتوازن القوى، (عمان، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 1999م)، ص46.

(2)- المرجع نفسه، ص 47.

بشكل غير مباشر، وتسهيل دخول الألمان إليها واحتلالها. وذهبت إلي الروس وقدمت لهم الدعم المادي والعسكري، وبهذا ضربت "عصفورين بحجر واحد "، الأول: فتح الطريق للنازيين، وهذا يعني إدخال أوروبا في حرب لا مفر منها. الثاني: خلق تهديد كبير على الروس، الأمر الذي سيدفع كل من الروس والأوروبيين للتحالف ضد النازيين، وبذلك تقوم الحرب، وسيصفِّي بعضهم بعض، أما الولايات المتحدة الأمريكية فبقيت خلف الحشود، إلى أن انهار الألمان، عندها دخلت الولايات المتحدة الحرب من أجل توقيع النصر وأخذ غنائم الحرب التي أشعلتها، وصعد الروس قطبًا مهمًّا في مواجهة الأمريكيين، وعندما رفض الروس الخضوع للأمريكيين؛ قامت الولايات المتحدة بدعم الأفغان؛ لإضعاف الروس في حرب طويلة جدًا، إلى أن انهار الاتحاد السوفيتي، وتخلّصت الولايات المتحدة من كليهما.

وبعد أن علمنا بلعبة الولايات المتحدة الأمريكية، بات من السهل أن نفهم ما يحدث الآن، ليست هي اللعبة نفسها والأسلوب نفسه، الذي اعتمد في الحربين الأولى والثانية؟ وكيف لا والكاتب والمؤلف والمنفذ هو نفسه! للمرة الثالثة على التوالي تستخدم روسيا فتيل حرب، عبر مصيدة الدعم المسبق لها، ومن ثم جرّها إلى حرب خُطّط لها عبر عشرات الأعوام. وعلى هذا الأساس؛ فإن مبدأ توازن القوى، لم يكن ساكناً بشكل دائم، وإنما يبقى دائمًا في حالتي تطور ونمو مستمرين. وعلى أثر ذلك تغير التوازن الدولي، من توازن القوى التقليدي، إلى توازن الرعب النووي بين القطبين. وعلى ذلك ظهرت مفاهيم جديدة، منها توازن الرعب النووي، والحرب الباردة، والتعايش السلمي، والانفراج الدولي، والوفاق الدولي.

ويعد كل من التلويح باستخدام القوة، والاستخدام الفعلي لها، الأداتين الرئيستين لدبلوماسية توازن القوى. والحقيقة التي لا تخفى على أحد، هي أن توازن القوى لن يسعى بمفرده لتحقيق التوازن بشكل أحادي وتلقائي؛ لذا، يجب على الأطراف الداخلة في الصراع أن يكونوا مستعدين لقيادة دولهم إلى حرب ضد أي دولة توسعية، تهدف إلى فرض هيمنتها على النسق الدولي[1].

وتنقسم توازنات القوى إلي ثلاثة أنواع: نظام القطبية الثنائية – نظام أحادي القوى القطبية المسيطرة – نظام تعدد القوى، ففي نظام أحادي القوى القطبية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه،

-(1) دلال محمود السيد، التغيرات في توازن القوى الإقليمي، مجلة آفاق عربية، العدد2، ديسمبر 2017م، ص 116.

علمت أن كوريا الشمالية تقوم بتجارب نووية، وتأكدت بالفعل من امتلاكها السلاح النووي، ولديها القدرة على إطلاق صواريخ نووية تصل إلي السواحل الأمريكية، فقرّرت الجلوس معها على طاولة المفاوضات عام 2018م في سنغافورة، ومازالت المباحثات جارية حتى في إدارة الرئيس الأمريكي " بايدن ". لهذا، تنطلق روسيا في إستراتيجيتها تجاه النظام الدولي الأحادي القطبية، من نقطة عدم الثقة، لتلزم نفسها بالمحاولة قدر الإمكان؛ لإعادة ضبط توازن القوى المختل بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه. وقد أدي هذا الاختلال في توازن القوى الأحادي، بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، إلي دخول العالم في ترقب مخيف حول المرحلة الحالية الفاصلة، بتحولات موازين القوى في النظام الدولي. فالولايات المتحدة الأمريكية مصرة على الحفاظ على تفوقها عالمياً، ووقف تنامي الصعود الروسي والصيني، إلا أن الولايات المتحدة قد فشلت في كل ما قامت به من محاولات، فلا يبقى أمامها لوقف هذا الصعود إلا جر الصين للدخول إلي المصيدة الجديدة في حرب مع الجيران، من خلال دعم تايوان، وزرع فتيل خامد بينها وبين الصين، بالإضافة إلي الجزر المتاخمة لليابان، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بافتعال هذا النزاع عن طريق قطع إمداد الرقائق الإلكترونية عن الصين، التي يكمن مصدرها الأكبر في العالم في جزيرة تايوان؛ إذن، اللعبة الأمريكية تتمحور في جزأين:

– الأول: إدخال الروس في حرب مع أوروبا.

– والثاني: إدخال الصين في حرب مع الجيران ضد تايوان واليابان وكوريا الجنوبية.

أضف إلى ذلك الدول الآسيوية التي تخضع لحلف الناتو، وبهذا ستضطر تلك الدول للدخول في حرب مع الصين من دون أي خيار؛ لأنها ستكون في الموقف المدافع، وفي حقيقة الأمر، ستكون حربًا بالوكالة، نيابة عن الأمريكيين، وبهذه اللعبة ستكون أمريكا قد أضعفت كلًّا من الروس والصين، من أجل القضاء على الحلف الشرقي الذي يهدّد الحلف الأمريكي الغربي، وهذا الأمر واستمراره يعزز فكرة حتمية الصراع العسكري فيما بين هذه القوى[1].

إنّ استخدام القوات المسلحة، ما بين قوى نووية لديها القدرة على الضربة الثانية، ووقوع الطرفين في خطر الدمار الشامل؛ ليصبح من الصعب خوض حربٍ مباشرة ما بين الدول النووية؛ لأن

(1)– روبرت ما كنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين،(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970م)، ص51.

هذا يسبب الدمار للدولتين، ولهذا يتضح لنا أن التوازن النووي كان سببًا في ظهور حالة السلام العالمي، وتكبيل الحرب التي ستكون في حالة حدوثها انتحارًا مشتركًا، إذا كان هناك منطقٌ عقلانيٌّ في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، إن سيناريو الوقوع في حتمية الصراع المسلح بعيد جدًا، بذلك يتجه النظام الدولي نحو تقبل الولايات المتحدة التعددية القطبية بشكل سلمي[1].

لذا؛ تُستخدم إستراتيجية الابتزاز من قبل أحد الأطراف الذي يكون لديه مطالب ينبغي أن تنفذ من قبل الطرف الآخر، وإلا يعاقب، فالطرف الذي يستخدم هذه الإستراتيجية من أجل إيجاد أزمة، حتى يستطيع أن يحقق مصالحه، فإذا نجح في ذلك فلا مجال للتصعيد، ولكن نجاح هذه الإستراتيجية مرهونة أساسًا بميزان القوى الذي يفترض أن يكون لصالح من يستخدم هذه الإستراتيجية. لقد استخدمت هذه الإستراتيجية من قبل الاتحاد السوفيتي سابقًا من أجل تغيير سياستها ضد ألمانيا خلال أزمة " 1958 – 1959 "[2]. أيضًا قد يستخدم الطرف المهاجم أفعال تضغط باستمرار على الطرف المدافع الذي يدافع عن الوضع القائم؛ لكيلا تفلت الأمور، ويفقد القدرة على التحكم؛ لتتزلق الأمور نحو المواجهة المسلحة[3].

ثانياً: ديناميكيات انتخابات الرئاسة الروسية وآلياتها:

شهدت انتخابات الرئاسة الروسية يوم 4 مارس لعام 2012م حسماً لجدل دام أربع سنوات، بشأن احتمالات عودة الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين للرئاسة مرة أخرى، بعد فترتين قضاهما فيها (2000 – 2008م)، إذ إنها تمرّ بمراحل مختلفة ومتداخلة، تستمر عملية الإعداد لها بفترة طويلة، ومن ثمّ يمتد مداها إلي أربع سنوات، وقد أسهم في هذا الجدل عوامل عديدة، منها صغر سن بوتين، وعدم مغادرته الساحة السياسية، حيث تقلد منصب رئيس الوزراء في عهد خليفته ديميتري ميدفيديف، وهناك من يرى أن بوتين هو الذي يتولّى مقاليد الأمور بالفعل، كما حظي بوتين بشعبية واسعة خلال فترتي رئاسته، حتى أصبح ينظر إليه من جانب الشعب الروسي رمزًا وطنيًّا يجب استمراره في الحكم[4].

-(1) إبراهيم أبوخزام، مرجع سابق، ص 49.

(2)- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، (بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة ،1998م)، ص61.

(3)- عبد السلام جمعة زاقود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، (عمان. دار زهران، 2012م)، ص100.

(4)- رائد جبر، بوتين يدشّن حملته للعودة إلى الكرملين، مجلة الحياة اللندنية، العدد 136، يناير 2012م، ص22.

وطرح بالفعل مشروع قرار في البرلمان الروسي "الدوما" في أبريل 2007م حول إمكانية تعديل الدستور؛ ليسمح بفترة رئاسة ثالثة للرئيس بوتين أو يمدد فترة الرئاسة الحالية إلي سبع سنوات بدلًا من أربع. ورغم القبول الكبير بهذا المشروع، فإن بوتين رفض هذا الطرح؛ لأنه يرفض تمامًا أي تعديل للدستور من أجله، وفي 11 نوفمبر 2008، أقرّ مجلس الدوما " البرلمان " الروسي تعديلًا دستوريًّا يمدد فترة ولاية الرئيس من أربع إلي ست سنوات، ومدة أعضاء مجلس الدوما من أربع إلي خمس سنوات، وشكل التعديل الدستوري الجديد أول تعديلات شهدها الدستور الروسي الصادر عام 1993م[1].

وقد دافع الرئيس الروسي ميدفيديف عن تلك التعديلات الدستورية، بأن فترة السنوات الأربع الحالية للرئاسة غير كافية للإحاطة بمجمل التعقيدات المرتبطة بقيادة بلد شاسع مثل روسيا، إذ أكد في منتصف نوفمبر 2008م أن القواعد الجديدة ستطبق مع مجيء خلفه الذي سينتخب في عام 2012م.

وفي 4 مارس 2012م حقق بوتين ما أراده، وفاز من دون الحاجة إلي جولة ثانية تحتاج إلي استمرار العمل الانتخابي المضني، والأهم أنها تضر بصورة زعيم الأمة. وحظي بوتين، بحسب النتائج، بثقة 63.75% من الناخبين، وهو ما مجموعه 45.6 مليون صوت، وحل ثانيًا زعيم الحزب الشيوعي جينادي زيوجانوف، الذي نال 12.3 مليون صوت، أي بنسبة 17.8%، وثالثاً المرشح المستقل، الملياردير ميخائيل بوخوروف، الذي حصد أكثر من 5.7 مليون صوت، وهو ما نسبته 7.89%، ورابعًا زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي فلاديمير جيرنوفسكي، بمجموع 4.4 ملايين صوت، بنسبة 6.22%[2]. هذه النتائج التي جاءت أفضل من المتوقع، والحضور الكثيف في الانتخابات سمح لبوتين بأن يعلن عن عودته إلي الكرملين[3].

إن ما يشغل بال بوتين خلال الفترة المقبلة، هو حماية مصالح روسيا وأمنها الإقليمي ومجالها الحيوي، ومنع حدوث شرخ داخل روسيا، فور تسلمه مهامه الرئاسية في مايو 2012م، وذلك ضمن رؤيته لاستعادة الدور العالمي لروسيا الاتحادية؛ لذلك دخل في حوارات جماعية وفردية مع الغرب، بهدف الحصول على ضمانات خطية، بعدم السعي لإدخال دولة أوكرانيا في الحلف الأطلسي، عادًا

(1)- سامر إلياس، فوز بوتين، بداية ونهاية الصراع السياسي في روسيا، 2012م، ص104.

(2)- المرجع نفسه، ص105.

(3)- المرجع نفسه، ص107.

ذلك خطأً أحمر في حالة تجاوزه، إلا أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اكتفوا بطمأنة غير مكتوبة، الأمر الذي شجع روسيا لاستعادة جزيرة القرم، ودعم الولايات الأوكرانية المؤيدة لها ضد حكومة أوكرانيا ما بعد الثورة (على الرئيس الأوكراني حينذاك فيكتور باناكوفيتش) حيثُ شكِّلت حكومة يمينية موالية ومدعومة من الولايات المتحدة ودول الحلف الأطلسي، الأمر الذي أدى إلي توتر دولي بين روسيا والحلف الأطلسي، زادت حدته مع الحشود الروسية على الحدود مع أوكرانيا، وذلك لحماية المصالح الروسية، وهذا ما واعد به بوتين ناخبيه، سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي، داخليًا و خارجيًا.

ثالثًا: تحديات روسيا الاتحادية وطموحاتها داخليًا وخارجيًا :

إذا جاز لنا استعراض أهم ملامح هذه التحديات والطموحات على الساحة الروسية والدولية، فهناك منهجان للتعامل مع هذه النقطة: المنهج الاقتصادي الذي يتناول القضايا المطروحة، وما شهدته من تحولات، بينما الجانب الآخر، المنهج السياسي الذي يتناول الأطراف الدولية المؤثرة والفاعلة، ومعها أيضًا التكتلات والتجمعات والمنظمات الدولية والإقليمية، وأيٌّ من هذين المنهجين يقود إلي الآخر ويتقاطع بل ويتداخل معه.

1 – التحديات والطموحات الاقتصادية:

إن القوة الاقتصادية باتت تحتل نصيب الأسد في إعادة تشكيل قوة روسيا في العلاقات الدولية، إذ كان تخلف الاتحاد السوفيتي عن مقدرات الثورة الصناعية الثالثة سببًا رئيسًا في انهياره، وتجلّي أيضاً – بصورة واضحة – في التأثير الذي أحدثته وتحدثه هذه الثورة بإنجازاتها الهائلة، في إعادة صياغة وتعريف عناصر قوة أية دولة، وإعادة تشكيل التوازنات الدولية القائمة[1]. فإن بوتين سيواجه تحديات اقتصادية لتنفيذ وعوده الانتخابية التي تشمل زيادة الرواتب والأجور، والمعاشات والإعانات الاجتماعية المقدرة بـ 170 مليار دولار، إذ قال بوتين عشية فوزه، إنه " لم يقل شيئاً لا يستطيع الوفاء به، مضيفًا علينا العمل من أجل توفير 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيقه ". ويشمل العقد الاجتماعي الجديد بين بوتين والشعب الروسي إنفاق 116 مليار دولار، على مدى السنوات الست

(1)– عوض خليل، توجهات وأهداف، مجلة الشاهد، العدد 73، 1993م، ص22.

المقبلة؛ لزيادة رواتب المدرسين بالجامعات، وهم أقل شرائح المجتمع الروسي دخلًا، وأشدهم خطورة في تحريك الشباب نحو الشارع الروسي.

ويعتقد وزير المالية الروسي، أنطوان سيلوانوف، أن على الحكومة الاستعداد لمواجهة الزيادة في الإنفاق الاجتماعي، خاصة إذا ما انخفضت أسعار النفط تحت 70 دولار للبرميل؛ لأن بوتين لم يأخذ في الحسبان المقدرات التي ستتحملها روسيا للإنفاق على دورة الألعاب الأولمبية التي ستنظم في شتاء 2012م بمدينة سوتشي، إلى جانب نهائيات كأس العالم 2018م التي ستتكلف المليارات، بالإضافة للإنفاق على التسلح على مدى العقد المقبل، والمتوقع أن يزيد على 700مليار دولار، والنتيجة، كما حذر البنك المركزي الروسي، هي زيادات في الإنفاق قد تتجاوز 170 مليار دولار سنويًّا، أو 5% من الناتج المحلي الإجمالي؛ لذا، تعمل روسيا على حماية اقتصادها، وتحاول العمل على محاربة كل التنظيمات التي يمكن أن تهدد أمنها الداخلي والخارجي من خلال التعاون مع دول آسيا الوسطى، وكذلك منع الصراعات في المنطقة والتحكم في الأضرار الناجمة عنها، من أهم المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى[1].

ويلاحظ هنا، أن موارد الطاقة تمثل المحور الأساس للعلاقات بين الدول، وخاصة الدول الفاعلة في النظام الدولي، ومنها الاتحاد الأوروبي، باعتباره أحد الشركاء التجاريين المهمين لروسيا الاتحادية، تصدر روسيا إلي الاتحاد الأوروبي حوالي 75% من أجمالي صادراتها من الغاز و 80% من إجمالي صادراتها النفطية، 51% من صادرات الفحم، في المقابل تصدر أوروبا إلي روسيا مواد غذائية 11% ومنتجات البيتروكيميائيات 18% والتكنولوجية من معدات وآلات، والسلع الاستثمارية حوالي 45%، وبهذا الشكل يوفر التعاون مع الاتحاد الأوروبي إرادات ضخمة، لا يمكن الاستغناء عنها لروسيا الاتحادية، وهذا يعني أن نحو 157 مليار دولار من إجمالي الصادرات الروسية إلي الاتحاد الأوروبي في عام 2019م، مقابل واردات روسية 91 مليار دولار من هذه الدول تشكل أيضًا نحو37% من مجمل واردات روسيا[2].

(1)- Stephen M. Walt , 'AnInternational Relations Theory Guide to the war in ukraine-A consideration of which theories have been vindicated-and which have fallen flat ,Foreign policy ,March8 ,2022.

(2)- عوض خليل، توجهات وأهداف، مرجع سبق ذكره، ص23.

تحتل روسيا المركز الثالث بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، بحصة تعادل 7% من صادراته و 11% من وارداته، وهذا يعني أن أوروبا هي المستفيدة[1].

على ضوء هذا المستوى القوي والمتين من التعاون الاقتصادي بين روسيا والاتحاد الأوروبي، يصعب تصور حدوث قطيعة في العلاقات السياسية، قد تؤدي إلى تدهور في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؛ لذلك، فإن استمرار هذا الوضع قد يفتح باب مواجهة تهدد بنشوب حرب واسعة، لا يريدها أي من الطرفين في مناطق ساخنة مثل أوكرانيا، وهذا يعني خسائر بعشرات المليارات من الدولارات سنويًا لكلا الطرفين، في وقت يئن فيه كلاهما من التبعات الكارثية لجائحة كورونا، ومن الحرب التجارية التي أججت نيرانها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

كما أن ممثلي الاقتصاد في الاتحادات والغرف التجارية والصناعية في أوروبا يعارضون القطيعة، لاسيما وأن مئات الشركات الأوروبية تطمح إلي مزيد من التجارة والاستثمار في السوق الروسية الكبيرة والواعدة، وبالمقابل لا يمكن لروسيا الاستغناء عن مبيعات موادها الأولية، ومنتجاتها الأخرى في الأسواق الأوروبية التي تشكل القسم الأكبر من إيراداتها الخارجية، كما أن عددًا كبيرًا من شركاتها ومشاريعها ومؤسساتها الحيوية تعتمد على التقنيات الغربية المستوردة[2]. وبالمقابل، لا يمكن لدول الاتحاد الأوروبي توفير بدائل لمصادر الطاقة الروسية التي تعتمد عليها، ولا ننسى أن دول الاتحاد الأوروبي نفسها منقسمة بشأن الموقف من موسكو، فدول مثل هنغاريا وإيطاليا واليونان لا تريد فرض عقوبات على روسيا، وحتى ألمانيا لا تبدو متحمسة لها، في وقت تسعى فيه بولندا ودول البلطيق إلي تشديدها[3]. وعلى ضوء اتجاه الخلافات السياسية بين الطرفين إلي مزيد من التأزم، فإن علاقاتهما الاقتصادية تتجه إلي مزيد من التباعد، وبالمجمل فإن التباعد المتزايد في هذه العلاقات سيترك أثارًا

---

(1)- بسمة ماجد حمزة، إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي، إلى منزلة القوة العظمى، مجلة آفاق سياسية، العدد6، 2014م، ص 32.

(2)- علي محمد السيد، الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبط بالطاقة، مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قراءات استراتيجية، العدد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2007م، ص6.

(3)- المرجع نفسه، ص8.

سلبية كبيرة على النمو والاستثمار والازدهار في منطقة تمتد من المحيط الهادي حتى المحيط الأطلنطي.

والجدول التالي يبين نسبة ما تستورده بعض الدول الأوروبية من الغاز الروسي عن طريق شركة غاز بروم:

الدولة	نسبة ما تستورده
1_ فنلندا	%100
2_ سلوفاكيا	%100
3_ اليونان	% 86.8
4_ جمهورية التشيك	% 80.8
5_ النمسا	% 73.4
6_ المجر	% 63.4
7_ بولندا	% 50.2
8_ ألمانيا	% 44.9

المصدر: عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية – الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11. 2014، ص 93.

كما لا ننسى أن أوكرانيا تمثل منطقة للتنافس بين المصالح العالمية، فهي ذات تأثير إستراتيجي وتلتقي عندها دوائر جيو اقتصادية كبرى، وكذلك جيوسياسية، ولهذا كان لروسيا موقف دفعها للتدخل في أوكرانيا بشكل يسمح لها بخدمة مصالحها وحمايتها، وضرورة التعامل بحزم، بعد أن أشعرها التحرك الغربي بالفزع والقلق، الذي عدّته تهديدًا للموارد الطبيعية الحيوية، ومنع روسيا من توسيع مناطق نفوذها لأغراض التجارة والسياسة؛ حيث تعد روسيا المصدر الرئيس لتزويد أوكرانيا بالطاقة، فهي من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية بأوروبا، وتعتمد على الغاز الطبيعي الروسي، فإنتاج أوكرانيا يبلغ فقط 16% من الطلب المحلي، بينما الباقي يعتمد على الواردات بشكل أساس من روسيا. هذا بالإضافة إلي السوق التجاري الكبير بين البلدين، إذ إن التجارة بينهما من المصادر الأساسية للاقتصاد الأوكراني، بسبب وجود سوق تجاري استراتيجي بينهما متمثل في استيراد روسيا من أوكرانيا قطع الغيار للمنتجات الحربية، ومكونات منظومة غلوناس الروسية للملاحة الفضائية، بالإضافة إلي المحركات المخصصة

للحوامات الروسية من طراز مي – 8 و مي – 24[1]. كما تعد أوكرانيا المعبر الرئيس لتمرير الغاز الروسي إلي أوروبا، وهو من مصادر الاقتصاد الروسي، إذ من خلال هذا المعبر يتم تقصير المسافات، وتكاليف النقل الباهظة، حيث تمر 80 % من صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلي أوروبا عبر الأنابيب الممتدة في أوكرانيا، ولهذا، تعد أوكرانيا منطقة عازلة بين روسيا وأوروبا، وبصورة خاصة مجموعة دول أوروبا الشرقية السابقة، التي انضمت الآن إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو" وتعد أوكرانيا هي التي تصنع صورة روسيا قوى عظمى، فأوكرانيا بلد متعدد الإثنيات والأديان والأعراف واللغات، وهو منقسم، فالمدن التي تقع في شرق أوكرانيا يتكلم سكانها اللغة الروسية وهؤلاء يرون في روسيا بلدهم الأم، وأما المدن التي في غرب أوكرانيا؛ فيتكلم سكانها اللغة الأوكرانية وتدعو إلي الانضمام إلى أوروبا والحلف الأطلسي.

2– التحديات والطموحات السياسية:

في إطار برنامجه الانتخابي لانتخابات الرئاسة، الذي أعلنه بوتين في 12 يناير 2012، لوح بخطوات قوية تنوي موسكو اتخاذها ردًّا على الخطوات الأحادية للغرب، بعد عودته إلي الكريملين رئيسًا؛ إذ أعلن بأنه لن يسمح بالخطوات الانفرادية الغربية على الساحة العالمية التي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها، إذ أعرب بأنه "لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظهر روسيا، أو بمعزل عنها وعن مصالحها، وأكد أن التعاون الدولي طريق ذو اتجاهين، مشددًا على السعي إلي التعاون البناء، والحوار في شأن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، والرقابة على الأسلحة، وصون الأمن العام، وقال بأن خطوات شركائنا الانفرادية التي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها، ستلقى التقويم المناسب؛ مؤكدًا أن مكانة روسيا الحالية وقدراتها تؤهلها للعب دور أوسع، وتجعل مشاركتها في الشئون الدولية ضرورية أكثر فأكثر، وشدد بوتين على عزمه مواصلة تعزيز القدرات العسكرية، والإنفاق على الجيش، قائلاً: " سنزود القوات بأسلحة جديدة وحديثة، وسنركز الاهتمام على حماية الأفراد بأقصى درجة، سواء في ساحة المعركة، أو في زمن السلم. وأعلن أن القوات المسلحة الروسية يجب أن تكون قادرة على التصدي لأي نوع من الأخطار المحتملة، ونحتاج إلي جيش وأسطول بأعلى درجات التأهب،

(1)– إيمان أشرف أحمد شلبي، الأبعاد الدولية للازمة الأوكرانية، مجلة السياسة والقانون، المركز الديمقراطي العربي ، 2022م، ص 66.

للقتال والتأهيل والتحرك السريع[1] مؤكدًا أن إعادة تسليح روسيا أصبحت ضرورية؛ لمواجهة سياسة الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي، وذلك يفرض عدم تخلينا عن قدراتنا للردع الإستراتيجي، التي تشكل الضمانة الأساسية لأمننا[2].

إن العلاقات الروسية مع الغرب قد مرت بمرحلتين: الأولى تمتد من تفكك الاتحاد السوفيتي إلي أواخر حكم الرئيس الروسي "بوريس يلتسن " أي عام 1999م، والثانية تبدأ بتولي فلاديمير بوتين السلطة، حيث اقتصرت المرحلة الأولى على تقديم المساعدات الأوروبية إلى روسيا؛ ليكون لها تأثير إيجابي لتقليص الأخطار من الشرق، حيث عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات التقنية في مجال التخطيط لوضع برامج التنمية، وذلك لأن أوروبا تخشى أن تكون على حدودها الشرقية دولة فاشلة تنتشر فيها الجريمة، فضلًا عن خشية امتلاكها تقنية لأسلحة متطورة، في إشارة إلى السلاح النووي، والصواريخ العابرة للقارات، والمقاتلات والغواصات، وذلك عبر أضخم برنامج للتسلح في البلاد، وهذا ما عبر عنه بوتين منذ فترة طويلة، ما قيمته 23 ألف مليار روبل (590 مليار يورو)، وشدد على أن بلاده لن تظهر أي ضعف في هذه المرحلة الحاسمة التي تتطلب تعزيز نظامنا الدفاعي الجوي والفضائي[3] الأمر الذي يؤثر سلباً في حالة الأمن والاستقرار في الدول الأوروبية، فالنتيجة التي وصلت إليها أوروبا أن تهديد روسيا لا يقتصر على التهديد العسكري فقط، بل يشمل الجوانب الأيديولوجية والاجتماعية، ويؤثر تولي بوتين السلطة في روسيا إلي بداية المرحلة الثانية التي شهدت تطورات في المجال السياسي، ولهذا تنظر أوروبا إلي روسيا بأنها خطر على أمنها، باعتبار أن روسيا تستعمل لذلك أنواعاً هجينة من التكتيكات القديمة والمستجدة، مثل الحرب السيبرانية أو الإلكترونية، بالإضافة إلي قيام روسيا بنقل سفينتين مسلحتين بصواريخ نووية من أسطولها في البحر المتوسط، إلي أسطول البلطيق، حيث أعلنت موسكو نصب صواريخ قابلة لحمل رؤوس نووية للمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة؛ لذلك تدرك أوروبا أهمية تنمية التعاون مع روسيا، وكان ذلك من خلال التالي[4]:

---

(1)- رائد جبر، مرجع سبق ذكره، ص24.

(2)- المرجع نفسه، ص25.

(3)- المرجع نفسه، ص25.

(4)- قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي: من منظور أقطابه، (رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية جامعة الحاج الخضر باتنة، 2011م)، ص 102.

1 – السماح لروسيا بالمشاركة في العمليات الأوروبية لحفظ السلام.

2 – عدّ روسيا شريكًا إستراتيجيًّا مهمًّا يمكنه المساعدة في بناء سياسة أوروبية أمنية مشتركة.

3– التنسيق والتعاون المكثف بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، ضمن إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.

في يوم 3–5–2000م، عقد في موسكو أول لقاء بين رئيس روسية الاتحادية بوتين ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية كلينتون، ووقع زعيما الدولتين أثناء المباحثات بغض الوثائق، بينها البيان المشترك حول مبادئ الاستقرار الإستراتيجي، والمذكرة حول الاتفاق الروسي الأمريكي على إنشاء المركز المشترك الخاص بتبدل المعلومات الواردة من منظومات الإنذار المبكر، والإبلاغ عن إطلاق الصواريخ.

وتعد العلاقات بين الدولتين، عاملاً مهمًّا في إشاعة الاستقرار الدولي، ومن أولويات السياسة الخارجية الروسية، وقد ثبتت مبادئ حوار الشراكة الثنائي في إعلان موسكو حول العلاقات الإستراتيجية الجديدة الذي وقعه الرئيسان الروسي والأمريكي في مايو 2002م وحدّدت الاتجاهات الأولية للتعاون الثنائي، وهي العمل المشترك لصالح الأمن الدولي والاستقرار الإستراتيجي، ومكافحة الإرهاب الدولي، ومواجهة الأخطار والتحديات الأخرى الشاملة الجديدة، ودعم حل النزاعات الإقليمية، وتطوير العلاقات والاتصالات بين الأفراد.

وفي 2007م أصدر الرئيسان بوتين وجورج بوش الابن في (كينيا نكبورت) البيان حول صناعة الطاقة النووية، وعدم الانتشار، بالإضافة إلي الوثيقة التي صدرت ختام قمة سوتشي في عام 2008م التي تضمنت إعلانًا إستراتيجيًّا للعلاقات الروسية الأمريكية، إذ كان نمط العلاقات بينهما محكومًا بصعود قوى جديدة، من خلال ما يجري في التطورات الدولية[1] وجرت مناقشات القضايا السياسية والعسكرية على أرفع مستوى، وفي محافل نزع السلاح التقليدي، ودوائر الرقابة على التصدير، والهيئات المختصة التي تشكّلت في إطار المعاهدات الثنائية والدولية.

(1)– محمود محمد الكركي، العلاقات الروسية –الأمريكية في عهدي فلاديمير بوتين وجورج بوش(رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2009م)، ص54.

وفي 21 نوفمبر 2013م تصاعدت الأزمة حين علق الرئيس الأوكراني فيكتور باناكوفيتش الاستعدادات لتنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أثار احتجاجات واسعة من مؤيدي الشراكة أطاحة بالرئيس باناكوفيتش في فبراير 2014 م، وكذلك احتجاجات واضطرابات في شرق أوكرانيا وجنوبها، وغالبية سكان هذه المناطق من الروس المؤيدين للرئيس باناكوفيتش، وحدوث أزمة سياسية حادة في البلاد، بما فيها جزيرة القرم المشمولة بالحكم الذاتي، الأمر الذي شجع روسيا الاتحادية لضم جزيرة القرم، ودعم سكان الولايات في الشرق والجنوب الأوكراني، ضد الحكومة الجديدة الموالية للغرب، وهذا الأمر زاد من حدة التوتر بين روسيا الاتحادية والغرب؛ وعلى ضوء ذلك قررت الإدارة الروسية التدخل العسكري في أوكرانيا؛ لحماية مصالح روسيا، وأمنها الإقليمي، ومجالها الحيوي، إلا أن هذا لم يمنع روسيا الاتحادية من طرح مبادرات للحل السلمي، وفي ضوء ذلك قدمت روسيا الاتحادية مقترحي معاهدتين يحتويان على طلبات روسية تلزم أوكرانيا بعدم الانضمام إلي الحلف الأطلسي، كان ذلك في ديسمبر 2021م، وإزاء رفض الغرب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للاستجابة للطلبات الروسية في يناير 2022م، صار التدخل الروسي في أوكرانيا واقعاً ملموساً، خاصة بعد توقيع الرئيس الروسي بوتين على قرار الاعتراف بالاستقلال عن أوكرانيا للمقاطعات الأربعة شرق وجنوب أوكرانيا بتاريخ 29 سبتمبر 2022م وانضمامها إلي روسيا الاتحادية، وهذه المقاطعات الأربعة هي (خيرسون في الجنوب، ودونيتسك ولوغانسك في الشرق، وزاباروجيا في الجنوب الشرقي من أوكرانيا)[1]. فسرعان ما واجهت الكتلة الغربية رياحًا غير مواتية، خاصة أوروبا الغربية، وصل ببعض الدول الأوروبية إلي الحديث عن مراجعة كل ما حدث منذ التدخل العسكري في أوكرانيا، وفرض العقوبات الاقتصادية والسياسية عليها.

إن الصمود الروسي في وجه العقوبات المفروضة عليها، ألقي بظلال من الشك حول رضوخ روسيا لتلك العقوبات، حيث يعد مؤشرًا على أن هامش التفوق يتقلص، وأنه إذا استمرت الأمور على ما تسير عليه الآن، فمن الوارد أن تتكبد الدول الأوروبية مزيدًا من الخسائر على جميع الأصعدة،

(1)– محمد أبوغزلة، تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، 28 ابريل 2023م، ص 25.

بالإضافة إلي ذلك، فقد كانت هناك بعض الملفات المؤثرة في العلاقات الروسية الأمريكية، تتمثل في الآتي:

1 – الدور المتصاعد لحلف الناتو :

ينبغي التعرض للدور المتصاعد لحلف الناتو في الشئون الدولية، عبر دوره العسكري والسياسي في مناطق متعددة من العالم، منذ انتهاء الحرب الباردة، وفي ظل سعي الحلف لإعادة تعريف دوره، وقد بدأ هذا الدور في سياق أزمة البوسنة والهرسك في تسعينيات القرن الماضي، وركز على إنشاء آلية أطلسية – متوسطية، والبناء عليها، كالدور الحاسم للحلف في الأحداث الليبية، في ظل ولاية من الأمم المتحدة، لا يزال يدور الجدل حول مدى الالتزام بحرفيتها من قبل الناتو، كما طُرح دور للناتو للانتشار في العديد من مناطق العالم، بالرغم من مخاوف روسية تبدو مشروعة. وينتقل الحلف إلي جبهات جديدة في ضوء تحرك مراكز الثقل العالمية، مثل قرار الحلف نشر قوات في أستراليا، وهو الأمر الذي أثار مخاوف كل من روسيا والصين، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلي توسيع حلف الناتو وزيادة عدد أعضائه، حيث صارت دول من حلف وارسو السابق، مثل التشيك وهنغاريا وبولندا، أول الدول التي انضمت إلي حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي أقلق وزاد من مخاوف موسكو حيال أطماع وهيمنة الحلف الأطلسي؛ لوصوله حتى حدود روسيا، كما تقدمت دول أخرى للانضمام بناء على دعوة الولايات المتحدة، مثل جورجيا وأوكرانيا، إلا أن روسيا وعلى لسان رئيسها بوتين وجهه تحذيرًا واضحًا إلي المسئولين الأمريكيين، رفضت فيه خطط التوسع والهيمنة، حيث أكد بوتين معارضته لأي توسع لحلف الناتو، يضم جورجيا وأوكرانيا[1].

2 – برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي:

وهو نظام يتم فيه بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، مستندة إلي نقاط ارتكاز جغرافية عديدة، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات، يستهدف أراضي الولايات المتحدة الأمريكية أو حلفائها.

(1)– محمود محمد الكركي، مرجع سابق، ص66.

يعد ملف برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي من أبرز الملفات التي طبعت بصمتها على العلاقات الروسية الأمريكية، فهو ذو علاقة مباشرة بالأمن القومي، فالولايات المتحدة الأمريكية تعدّه عاملًا لصالح حفظها على أمنها القومي، وأمن مصالحها في جميع أنحاء العالم، أما في المقابل فتعدّه روسيا عاملًا مهددًا لأمنها النووي، حيث رفضت روسيا المشروع رفضًا قاطعًا، ورفضت التبريرات الأمريكية بأنه موجه نحو إيران، وليس نحوها، وقد شنّ بوتين هجوماً قوياً على الولايات المتحدة الأمريكية، متهماً إياها بمحاولة فرض سياستها العسكرية على العالم، وأن إقامة هذه النظم الصاروخية في بولندا هي أكبر دليل على عدم احترام المصالح الروسية[1].

يعدّ الملف النووي الإيراني من بين قضايا الصراع بين روسيا والولايات المتحدة فروسيا اعتبرت انضمام جورجيا إلي الحلف أمراً لا يمكن تجاوزه، ولذلك نظرت بشكل عدواني إلى المطالبات الجورجية بالانضمام إلى الحلف، الأمر الذي أسهم في ازدياد العداء بين روسيا وجورجيا.

3- الصعود الصيني:

استطاعت الصين تحقيق نجاحات اقتصادية كبرى، خلال العقود الماضية، حيث تمكنت من مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستين مرة، خلال الفترة من عام 1978 حتى عام 2010م، ووفقاً لبول وولفويتز، المدير السابق للبنك الدولي، كما أن الصين مسئولة عن 67% من الإنجاز العالمي في خفض الفقر خلال ربع القرن الماضي، وبناء على عديد من المؤشرات بدأ المتابعون للشأن الصيني الحديث عما يسمى بتوافق بكين، الذي يشير إلي ذلك النموذج الاقتصادي الخاص بالصين، القائم على العمل الجاد، والابتكار، والمبادرات الجريئة، والممارسة المستقلة، بعيداً عن المحاكاة الحرفية للنماذج الغربية.

بالرغم من تواصل سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على مقاليد السلطة، وفي إطار السوق الاجتماعي، أصبحت الصين بذلك تلعب دور "المنقذ " للنظام الرأسمالي العالمي، عقب الأزمة المالية العالمية، وهو ما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها، للقبول بزيادة القوة التصويتية للصين في صندوق النقد

(1)- هالة خالد حميد، العلاقات الأمريكية الروسية بعد 2001، المسار والمستقبل، متحصل عليه من الموقع http//www.iasj.net/iasj? 23 -9 - 2019م.

الدولي، وبذلك أوصلت الصين رسالة للغرب، مفادها أن استقراره، وربما استمرار النظام الرأسمالي العالمي، بات مرهوناً بالدعم الصيني[1].

ولكن هذا الوضع الاقتصادي الجديد أبرز أيضاً مقدار التداخل بين مصالح الصين الاقتصادية، ومصالح النظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم، فإن الصين لا تتدخل لإنقاذ هذا النظام حبًّا فيه، بل تجنب لتداعيات كارثية لانهياره على اقتصادها، من ناحية أخرى، قوض الموقف الصيني من النظام الرأسمالي العالمي آمال المعارضين لهذا النظام في أن تلعب الصين دوراً في إنشاء نظام اقتصادي عالمي بديل، ولا تزال الصين تبقي على وضعيتها المتحالفة مع البلدان النامية في العديد من المحافل الدولية، كما تتمسك بحمايتها المستترة لكوريا الشمالية، ورفضها التصعيد ضد روسيا وإيران، وتجنبت الصين الانجرار إلى تصعيد نزاعاتها الإقليمية، إلى حروب تؤثر سلباً في أدائها الاقتصادي، الذي أوصلها إلى هذا القدر من التأثير في المعادلة العالمية، بالقدر نفسه، الذي تجنبت به الانجرار إلى سباق تسلح بلا سقف يستنفذ مواردها، مستفيدة بذلك من درس الاتحاد السوفيتي السابق.

أضافت الصين إلى ذلك سياسة خلق مصالح مشتركة مع جيرانها، حتى ترفع من تكلفة دخول أي منها في نزاعات معها[2]. وعلى صعيد القضايا السياسية الدولية يتوافق الموقف الصيني مع المواقف الروسية، خاصة في مجلس الأمن، لمواجهة مخططات غربية، وتحديداً أمريكية، لفرض معايير جديدة في العلاقات الدولية. وقد تجلى ذلك في موقف الدولتين من أحداث ليبيا، أو في مسيرة التعامل مع الملفين النوويين الإيراني والكوري الشمالي، أو إزاء الملف السوري. يتعلق الموقف الصيني بمصالح اقتصادية وسياسية وجيوإستراتيجية تتعلق بأمنها القومي، بما في ذلك استمرار نظامها الحاكم، وربما استمرار الدولة الصينية ذاتها بشكلها وحدودها الراهنة، يتضمن ذلك الحيلولة دون تقنين دولي لما يسمى "بحق التدخل " حتى ولو كان إنسانياً، وما يرتبط من " مسئولية الحماية "، وغيرها من عناوين تصلح للقياس عليها مستقبلاً؛ لتبرير تدخلات في النطاق الحيوي للصين، أو ربما في الصين ذاتها، من منطلق

(1)- جيهان شريف الحديدي، التيارات الفكرية الأمريكية وتأثيرها في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصين، مجلة السياسة الدولية، 2010م، ص55.

(2)- عبد الله العقرباوي، هل تكون الحرب في أوكرانيا بداية نظام دولي جديد ؟ الجزيرة دوت نت، 27 – 2 2022م، تاريخ الدخول 15 أكتوبر 2022م https: //bit. ly /31Rukfu

اتباع السوابق، ووسط ذلك كله، تواصل الصين بهدوء سعيها للتوحيد السلمي لأراضيها، التي لم يبق منها خارج حدود الصين الشعبية سوى تايوان، عقب عودة كل من هونج كونج ومكاو[1].

4– مجموعة بريكس الصاعدة:

من المحتم الإشارة إلي بقية تجمعي "بريكس " و" إبسا" الصاعدين على صعيد العلاقات الدولية، وهي الهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى الصين، وروسيا، والدول الثلاث الأولى لها مطامع في العضوية الدائمة لمجلس الأمن، وتتمتع بعضوية مجموعة العشرين، وترى أنها، مع الصين وروسيا، تمثل جزءاً أهم ضمن مؤشرات الاقتصاد العالمي ومن سكان العالم، مقارنة بدول التحالف الغربي مجتمعة، ومن ثمّ تسعى هذه الدول لفرض أمر واقع دولي جديد، عبر تعزيز نسبي لموقعها التفاوضي على ساحة صنع القرار السياسي والاقتصادي الدولي[2].

5 – الأمم المتحدة ومنظومتها:

لا تزال الأمم المتحدة ومنظومتها، من أجهزة ووكالات دولية متخصصة، تعاني تراجعاً في فاعليتها، مقابل تصاعد فاعلية مؤسسات أخرى، لا تتسم بالقدر نفسه من العالمية أو الديمقراطية في عملية صنع القرار، ولم يعد من الممكن إنكار أن التحديات المتعددة التي تواجه البشرية هي أكثر تعقيداً مما كانت عليه، كما أن التجارب، خاصة منذ انتهاء الحرب الباردة، وتحديداً منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية في 2008م، أثبتت أن دولة واحدة، أو حتى مجموعة من الدول، أيًّا كان حجم قوتها، لا تقوى بمفردها على إيجاد حلول لهذه التحديات.

تتسم تحديات هذا العصر بالطابع الكوني، وتتفاوت ما بين مخاطر التسلح، خاصة النووي، واتساع دائرة النزاعات المتعصبة أو المتطرفة، خاصة اليمنية القومية والعرقية، لاسيما في كثير من مناطق العالم، خاصة في أوروبا.

وتصاعدت وتيرة هذه النزاعات والحروب فيما بين الدول، أو داخل الدولة الواحدة، ومخاطر الاتجار بالبشر، وبالمخدرات، والأوبئة، بالإضافة إلى مخاطر الإرهاب، والكوارث الطبيعية، من الزلازل،

–(1) جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، آفاق العصر الأمريكي ،السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد (أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014م)، ص212.

–(2) هالة خالد، مرجع سابق.

والبراكين، والأعاصير، والعواصف، وغيرها من الظواهر التي من صنع الإنسان، والمخاطر البيئية، وآثارها السلبية على التنمية، وبقاء الجنس البشري[1].

ومن ناحية أخرى، إن تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية، واتساع نطاقها تدريجياً، ابتداءً من منتصف عام 2010م، قد ألقى بضغوط متزايدة على البنوك الأوروبية، والمؤسسات المالية العالمية، على نحو ينذر بتفاقم أزمة القطاع المالي العالمي، وهذا ما أدي إلي انتقالها إلى مجال الاقتصاد الحقيقي، صحيح أن الاحتكارات المالية الكبرى قد خرجت من أزمة 2008م أكثر قوة نتيجة ما حصلت عليه من دعم حكومي في شكل قروض وتأمين، ضد الخسائر، وضخ رؤوس أموال، وتمكنت بفعل الاندماجات الناتجة عن تلك الأزمة من تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي أصولها، والاستحواذ على وزن نسبي أكبر في الاقتصاد[2] إلا أن معظم الأنظمة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة، كانت تعاني مشكلات ضخمة، تعالت الأصوات للمطالبة بإصلاح النظام المالي العالمي، ومراجعة الفكرة السائدة بتكريس التحرير المالي، بأن الأسواق تصحح نفسها[3].

تقديرات مؤشرات الدين الحكومي في الدول الصناعية الغربية المتقدمة في عام 2011 %

الدولة	نسبة الدين الحكومي للناتج المحلي	نسبة الحيازة الأجنبية
الولايات المتحدة الأمريكية	100	30
اليابان	233	15
إنجلترا	81	19
كندا	84	16
منطقة اليورو	89	25
بلجيكا	95	58
فرنسا	87	58
ألمانيا	83	41
اليونان	166	91
إيرلندا	109	61

(1)- المرجع نفسه.

(2) -IMF, Global Financial Stability Report , April 2010, p.65.

(3) -IMF, Global, Financial Stability Report , September 2011, p.19.

إيطاليا	121	51
البرتغال	106	53
إسبانيا	67	28

المصدر : IMF , Global Financial Stability Report , September 2011

إن خلق نظام مالي محصن ضد الأزمات، هو أمر شبه مستحيل، فقد استهدف برنامج الإصلاح نقاط الضعف الرئيسة التي تسببت في اندلاع الأزمة المالية العالمية، سعياً لتخفيض احتمالات حدوث أزمة مماثلة، وتخفيض خسائرها، فيما لو حدثت، وبمتابعة تنفيذ ذلك البرنامج، وعرض النتائج دوريًا على مجموعة العشرين. وفي هذا الإطار، ساد تصور بأن الدول الصناعية المتقدمة والاقتصادات الصاعدة، ستقوم بالفعل بخطوات جدية وناجزة لإصلاح القطاع المالي العالمي، والتصدي للمشكلات، ونقاط الضعف الرئيسة التي تسببت في اندلاع الأزمة المالية العالمية، على مستوى كل من المؤسسات والأسواق والأدوات المالية، والواقع أن نظام المدفوعات الدولية الحالي، هو الذي ساعد على استمرار نمط النمو الممول بالاستدانة في الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدول الأوروبية، الذي يتم تمويله من فائض الادخار في مجموعة الدول الصاعدة والنامية، وهكذا فإنه في ظل النظام الحالي للمدفوعات الدولية، تصبح الدول ذات الفائض التجاري، الحائزة على احتياطيات دولية كبيرة، تحت ضغط دائم للتدخل المتكرر، لنجدة الدول المهيمنة على نظام المدفوعات الدولية، ودعم عملاتها، وهذا السبب بالتحديد هو ما جعل قادة الاتحاد الأوروبي، يقدمون بكل ثقة، على دعوة الصين التي تحتفظ بأكبر رصيد للاحتياطات الدولية الرسمية "ما يقارب من 3 تريليونات دولار" للمشاركة في ضخ رؤوس الأموال اللازمة للخروج من الأزمة.

وتأتي في السياق نفسه، ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية الدؤوبة؛ لإقناع الصين برفع قيمة اليوان، على اعتبار أنه مقوم بأقل من قيمته الحقيقية، وأن هذا هو السبب الرئيس الذي يدعم تنافسية الصادرات الصينية بوجه عام، وفي مواجهة المنتجات الأمريكية بوجه خاص.

وفي تصور بعض المحلّلين أن حل مشكلات القطاع المالي العالمي، لا يمكن أن يتم في ظل النظام الحالي للمدفوعات الدولية، الذي لا يزال يتمحور حول الدولار، رغم تراجع دور الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي، وأنه يتطلب بالضرورة إيجاد بديل لنظام المدفوعات الدولية، وإحياء الفكرة القديمة

التي طالب بها بعض الاقتصاديين، بخلق عملة دولية تخصص فقط لتسوية المعاملات على الصعيد الدولي، وهذا لا يتأتى إلا في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، تسهم فيه دول الفائض في مجموعة الدول الصناعية الحديثة آسيا، فضلاً عن دول الخليج[1].

ولا يقتصر ذلك على الدول والمنظمات الدولية فقط، بل يسري على المنظمات غير الحكومية التي يتزايد دورها في العالم، واكتساب هذه المنظمات وضعاً جديداً في المنظمات الدولية، وتبقى أهمية الشراكة مع هذه المنظمات، وقيامها بدور لتحمل مسئولياتها، جنبا إلى جنب مع الحكومات والمنظمات الدولية.

رابعاً – الإستراتيجية الأمريكية إزاء روسيا وتراجع هيمنتها:

لقد حدث تحول تدريجي، ولكن مستمر في موازين القوى الدولية، فعقب انتهاء الحرب الباردة، خرج إلى الوجود عالم القطب الواحد، أي الولايات المتحدة، وكانت أفضل التقديرات تتوقع صعود أوروبا الموحدة، غربية الهوى والتوجه، وعبور اليابان من أزمتها الاقتصادية التالية لانفجار "اقتصاد الفقاعة" ليقترب من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في سياق تحالف " العالم الحر" غير أن الواقع الدولي الحالي مختلف بدرجة كبيرة[2] فالولايات المتحدة كانت قد خرجت بإحساس الانتصار، عقب سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن اليمين الأمريكي سعى إلى مصادرة هذا الانتصار، وتوظيفه في إطار حملة ترويج لسياساته، حيث تولى الحكم في البيت الأبيض لثلاث فترات رئاسية متتالية (فترتي ولاية ريجان، ومن بعده جورج بوش الأب) بل نجح اليمين الجديد (تحالف المحافظين الجدد، واليمين المسيحي، والصهيونية المسيحية، واليمين اليهودي الأمريكي، وغيرها) في الوصول للحكم على يد بوش الابن، الذي وظف اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتنفيذ جزء من مخططاته؛ لتغيير الخريطة في العالم الإسلامي، ليس بالمعنى الجغرافي الضيق، ولكن بالمعنى الفكري والسياسي والجيوإستراتيجي، خاصة عبر غزو أفغانستان ثم العراق.

وبالرغم من الآمال التي عقدت على فوز المرشح الديمقراطي، باراك أوباما، للرئاسة في انتخابات نوفمبر 2008م، فإنه لا شك في أن الكثير من هذه الآمال قد تبخر، وأن نهج تعامل تلك

(1)– محمد السيد سليم، وآخر، التحولات الديمقراطية في آسيا، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999م)، ص 42.

(2)– خليل حسن، النظام الدولي: المفاهيم والأسس، الثوابت والمتغيرات، (بيروت، منشورات الحلبي، 2013م)، ص112.

الإدارة مع التحديات التي تواجهها، أكد تحول هذه الإدارة نحو اليمين[1]. ربما جاء ذلك نتيجة الحملة الإعلامية التي أدارها اليمين الأمريكي لممارسة نوع من " الإرهاب الفكري " للرئيس الجديد، للحيلولة دون تنفيذ سياسات داخلية وخارجية، رأى فيها اليمين الأمريكي تهديداً خطيراً لمصالحه داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها.

جاءت الأزمة المالية العالمية في 2008م لتفرض بوضوح قيوداً على خيارات الإدارة الأمريكية داخلياً وخارجياً، وذلك بالرغم من الإقرار بعدم مسئولية إدارة الرئيس أوباما عن هذه الأزمة، بالإضافة إلى الاحتجاجات التي امتدت للعديد من المدن الأمريكية، ودول ومدن خارج الولايات المتحدة الأمريكية، مطالبة بإسقاط " المجمع الصناعي العسكري " الذي يعد الرقم الصعب في النخبة الأمريكية الحاكمة، بل بإنهاء السيطرة الأمريكية والغربية على مقدرات الاقتصاد العالمي.

وخلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حدث تحول آخر ذو دلالة يتعلق بتراجع النفوذ الأمريكي وأعني ما حدث في أمريكيا اللاتينية، حيث تصاعدت قوى اليسار، متزامنة مع تضاعف مشاعر العداء للولايات المتحدة الأمريكية، توج هذا الاتجاه في مطلع ديسمبر 2011م بإعلان تأسيس منظمة " سيلاك " التي تضم دول أمريكيا اللاتينية، وتستبعد الولايات المتحدة وكندا، في إشارة لها مغزاها، خاصة في ضوء شكوى الدول اللاتينية في السابق من هيمنة واشنطن على منظمة الدول الأمريكية، وفي محاولة لمقاومة تراجع نفوذها، تقف الولايات المتحدة موقفاً، أقل ما يوصف به أنه غير متحمس لعملية توسيع مجلس الأمن، كما تستخدم المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الدولية أداة ضغط لتحقيق مآرب سياسية وإستراتيجية وأمنية، كما هي الحال فيما يتعلق بتعاملها مع ملف انضمام روسيا الاتحادية إلى منظمة التجارة العالمية W.T.O. بالرغم من أن إدارة أوباما قد أبدت تحمساً لقضايا نزع السلاح النووي، حيث وقعت مع روسيا اتفاق " ستارت " إلا أنها لم تتخذ الأمر بالجدية المطلوبة منذ ذلك الوقت؛ لتحقيق خطوات عملية في هذا الملف " نزع السلاح النووي " ثم نأتي للتحول الأخير في 24 فبراير 2022م، حيث بدأت روسيا غزواً عسكرياً واسعاً لأوكرانيا، وصف بأنه صراع طويل الأمد.

(1)- محمد فايز فرحات، القوى الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 185 يوليو2011م، ص 122.

لم يكن الصراع مجرد حدث جيوسياسي كبير، بل نقطة تحول جيواقتصادي أيضاً بسبب موجة العقوبات الاقتصادية غير المسبوقة من القوى الغربية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا[1] التي شملت قطاعات مالية وتجارية وعسكرية، وحتى رياضية، كان الهدف منها إضعاف روسيا، وإظهارها دولة منبوذة ومعزولة " الحرب الاقتصادية العالمية الأولى ".

وبالرغم من الخسائر الهائلة التي تكبدها الاقتصاد الروسي، التي ستظل تلقي بظلالها لفترة طويلة قادمة، فإن موسكو تمكنت في فترة وجيزة من استيعاب أكثر الأضرار خطراً وحسنت من قيمة الروبل، وجنت ضعف ما كانت تجنيه من صادرات النفط والغاز، بعد بدء الحرب الاقتصادية العالمية الأولى ضد روسيا، بسبب ارتفاع أسعارهما في السوق الدولية، غير أن تداعيات العقوبات الغربية، تجاوزت روسيا نفسها، حيث تسببت الآثار غير المباشرة في حدوث اضطرابات في أسواق السلع الأساسية الدولية، واندلاع ذعر بين التجار، وقفزت أسعار القمح والنحاس والنيكل والألمنيوم والأسمدة والذهب؛ لأن الحرب أغلقت الموانئ الأوكرانية وتجنبت الشركات الدولية صادرات السلع الروسية، في وقت يلوح في الأفق نقص في الحبوب والمعادن عبر الاقتصاد العالمي، وأدت صدمة أسعار الطاقة والسلع في مختلف المجالات إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمي، في وقت تواجه البلدان الأفريقية والأسيوية التي تعتمد على واردات الغذاء والطاقة صعوبات أكبر[2].

ومع استمرار الصراع في أوكرانيا، وطرد الدبلوماسيين بين روسيا والغرب، وزيادة أثر العقوبات الاقتصادية على روسيا، نفذ الكرملين تهديده بوقف إمدادات الغاز على كل من بولندا وبلغاريا وفلندا، بعد أن رفضوا طلب موسكو دفع ثمن الغاز بالروبل. وبناءً على تهديدات الرئيس الروسي بوتين، بعرقلة إمدادات الغاز للدول غير الصديقة، وهو ما يعني أسعاراً كارثية للغاز في الأشهر المقبلة، على حد قول التجار المخضرمين في السوق، وبينما تبدو الولايات المتحدة في مأمن حتى الآن من ردود الفعل الانتقامية الروسية، إلا فإن الحلفاء الأوروبيين الذين يعتمدون بنسبة 50% على الغاز الروسي،

(1)- كيفين كو نولي، غزو روسيا لأوكرانيا: كيف كشف هشاشة السلام في أوروبا؟ بي بي سي، 10 مارس 2022م، تاريخ الدخول: 26 ديسمبر 2022م https :bbc.in/30fBkqv

(2)- منى سليمان، التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. 26 فبراير 2022م، تاريخ الدخول 15 أكتوبر 2022م، https://bit.ly /3tG3Lji

يجدون أنفسهم في موقف صعب، إذ تواجه أوروبا صدمات اقتصادية متزامنة مع الحرب في أوكرانيا، وزيادة في أسعار المواد الغذائية والطاقة، تفاقمت بسبب الصراع، ما أثار مخاوف بشأن "الركود التضخمي" حين يكون النمو الاقتصادي منخفضًا والتضخم مرتفعاً، بسبب الضربة القوية للنشاط الاقتصادي حتى نهاية موسم البرد المقبل في ربيع 2023.

فالإستراتيجية الأمريكية إزاء روسيا تهدف إلى الآتي:

أ – محاولة إجهاض أي تقارب روسي – أوروبي، من خلال إخضاع دول الاتحاد الأوروبي لهيمنة القوة العسكرية الأمريكية، ونزع أسس السيادة السياسية، وإضعاف المؤسسات النقدية والاقتصادية الأوروبية.

وهذا يعني تأكيد سيادة الإرادة والهيمنة الأمريكية على جميع دول العالم، في المقابل تتصدى روسيا للمبادرة الأمريكية تحت لافتة الناتو، الخاصة بنظام الدفاع الصاروخي، تراه روسيا في الأساس موجهاً ضد أمنها القومي، من دون أن تغلق باب التفاوض حوله مع الولايات المتحدة الأمريكية، بغرض تعظيم المكاسب، وتحجيم الخسائر.

وقد واصلت روسيا جهودها، حيث حظيت بالانضمام لمجموعة الدول السبع الصناعية المتقدمة، بحيث أصبح أسمها مجموعة الثماني، فإنها بقيت بعيدة عن احتمالات وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للدول السبع، بما يحمل بعداً سياسياً يتعلق برغبة الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية، في إيصال رسالة، بأن روسيا لا تزال غير ذات محل ثقة كاملة من جانب الغرب، ولكن في مقابل ذلك، تتمتع روسيا بعضوية مجموعة العشرين التي اكتسبت منذ الأزمة المالية العالمية في 2008م وزناً متزايداً على حساب مجموعة الثماني، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية الدولية، وسط محاولات بأن يكون لها الدور نفسه في القضايا السياسية الدولية[1] لذلك سعت بعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا لإعادة الثقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، فألمانيا ترغب في أن تجعل من روسيا عمقاً استراتيجياً لأوروبا من الناحية الشرقية، أما فرنسا فترغب في تطوير العلاقات مع

(1)– براهما تشيلاني، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا، الجزيرة للدراسات، 2012م.

روسيا؛ لأنها ترى فيها قوة مؤثرة إقليمياً وعالمياً، وهو ما يمكن أن يعمل للحد من الهيمنة الأمريكية وإحداث توازن إستراتيجي في أوروبا[1].

ب – محاولة الاستمرار في إضعاف روسيا، وضمان تواجد الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة عسكرياً، في آسيا الوسطى، حيث عقدت العديد من الاتفاقيات مع دول المنطقة.

عُرفت منطقة آسيا الوسطى منذ القرن التاسع عشر، بأنها منطقة صراع وتنافس بين القوى العالمية، ومنها روسيا الاتحادية وبريطانيا، ومن ثم الولايات المتحدة، ويعود الصراع على المنطقة ليس لوجود النفط والغاز، وإنما لعوامل إستراتيجية عديدة قد خلفتها عمليات التفكك والتحلل لدول الاتحاد السوفيتي "السابق " ومن ثم بروز مجموعة من الدول التي تفتقر إلى كثير من مقومات بناء الدول، وتعاني من مشاكل سياسية واقتصادية، وفي الوقت نفسه تتوفر لديها موارد طبيعية كبيرة، وخصوصاً موارد الطاقة، الأمر الذي ترتب عليه حدوث صراع وتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية؛ لإيجاد دور سياسي في المنطقة، ومحاولة لعب دور في التحولات السياسية[2].

ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، تحاول الولايات المتحدة التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، وتعمل على إقامة قواعد لها في المنطقة؛ لتراقب عن كثب التطورات التي تحدث في روسيا والصين ودول المنطقة، وتكون قريبة من موارد الطاقة التي ستعيد تشكيل الخريطة الجيوبوليتك في آسيا الوسطى، والسيطرة على تنمية احتياطات البترول، وكذلك السيطرة على طرق خطوط الأنابيب التي لها تأثير كبير في المستقبل السياسي والاقتصادي لروسيا وآسيا الوسطى، وسيكون لها نتائج إستراتيجية من خلال تقليل الاعتماد على نفط الخليج[3].

إن السيطرة على خطوط الأنابيب سيكون انتصاراً للنفوذ الجيوبوليتك في آسيا الوسطى والصراع من أجل مستقبل طرق النفط إلى الأسواق العالمية، حجم الاحتياطيات من الغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى، وتقديرات الإنتاج والاحتياطي لأكثر الدول المصدرة لهذه المواد.

---

(1)– عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل، (الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 111، 2014م)، ص93.

(2)– ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي، القاهرة، منشورات مدبولي، 1995م، ص 32.

(3)– المرجع نفسه، ص 34.

	كازاخستان	ترغيزستان	طاجاكستان	تركمانستان	أوزبكستان	المجموع	حصة احتياطي آسيا الوسطي في العالم%
الغاز , مليار برميل	30,000	0.040	0.012	0.600	0.594	31.246	2.37
الغاز الطبيعي, تريليون قدم مكعب	100	–	–	100	65	265	4.28
الفحم الحجري , مليون طن	34.502	895	–	–	3.307	38.704	4.16
اليورانيم لكل ألف طن	816	–	–	–	111	928	17.00
الطاقة الكهرومائية لكل مليار كيلو واط في السنة	317	99	27	15	2	460	–

Sources: World Energy 2013: https//www.worldenergy.org/wp-content/uploads/2013/09/complete Survey.pdf

الأرقام الواردة أعلاه تظهر الأهمية التي تتمتع بها منطقة آسيا الوسطى، حيث شكل انهيار الاتحاد السوفييتي السابق مرحلة جديدة لدول آسيا الوسطى، التي أصبحت تمثل مجموعة من الدول حديثة الاستقلال، التي تسعى إلى بناء دولها في مختلف المجالات، واستغلال ما تملكه من موارد وإمكانيات، تجعلها قادرة على مواجهة مشاكلها المالية والاقتصادية، تزامن ذلك مع تزايد الاهتمام الدولي بتوفير موارد جديدة للطاقة، تقلل من الاعتماد على الموارد الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، هذا أوجد حالة من التنافس والصراع بين الولايات المتحدة وروسيا والصين.

إنّ علاقة روسيا بدول آسيا الوسطى، تحكمها عوامل جغرافية وتاريخية وجيوبوبولوتكية عديدة، حيث تمثل آسيا الوسطى، الخاصرة الجنوبية لروسيا، إضافة للعمق التاريخي للعلاقات والروابط الاجتماعية، كما تمثل هذه الدول موطناً لملايين الروس يتشاركون اللغات والثقافات على تنوعها، وبذلك يمكن القول، إن آسيا الوسطى هي امتداد للمجال الجيو-إستراتيجي لروسيا، الذي تحاول روسيا جاهدة إعادة سيطرتها عليه، وبسط نفوذها بطرق عديدة دبلوماسية أو حتى عسكرية[1]. كما زادت أهمية آسيا الوسطى للولايات المتحدة في فترة التسعينيات، إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، تمثل

(1)- عبد الرازق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014م)، ص30 وما بعدها.

التاريخ الأهم في تحول السياسة الخارجية الأمريكية نحو هذه المنطقة، تتجلى في البحث عن مصادر الطاقة الجديدة، في ظل التنامي غير المحدود للطلب العالمي على هذه المصادر، بالإضافة إلي تطويق النفوذ الروسي قدر الإمكان، وإبقاء نفسها القطب الأوحد في العالم.

وفي عام 2015م قدمت الولايات المتحدة إستراتيجية تلخص النهج الأمريكي المراد اتباعه في آسيا الوسطى، القائم على دمج دول آسيا الوسطى في نظام عالمي، يقوم على قواعد عالمية، خاصة القواعد المعمول بها في منظمة التجارة العالمية WTO[1].

بدأت هذه الدول تشهد تغيرات سياسية مهمة على المستوى المحلي والخارجي، ظهر ذلك من خلال محاولات هذه الدول بناء الدولة على أسس مختلفة؛ للوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار، تزامن ذلك مع تزايد التنافس بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، للعب دور مؤثر في واقع منطقة آسيا الوسطى ومستقبلها، وذلك أسهم في جعلها من أكثر مناطق العالم سخونة وتعرضاً للتنافس بين هذه القوى، التي تعمل على حماية مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة.

ومن أبرز هذه القوى على المستوى الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والصين) التي يعبر عنها الشكل التالي:

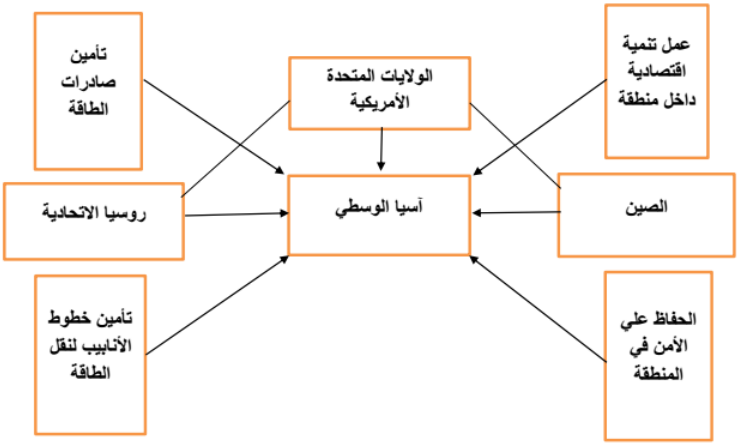

لقد جذب بترول آسيا الوسطى مصالح القوى الدولية لأسباب عديدة، منها ما يلي[2]:

(1)- ريا خوري، آسيا الوسطى في صراع القوى العظمى، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، سوريا، من الموقع http://ncro.sy/?p=3057 2022

1 – يدر بترول هذه المنطقة من النوع الجيد.

2 – إن دول المنطقة تفتقد إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا؛ للوصول بشكل مستقل إلى الحقول النفطية والبحرية منها، الأمر الذي يعطي فرصة أكبر أمام شركات تلك الدول.

3 – معظم إنتاج النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى يكون للتصدير الخارجي، وليس للاستهلاك الداخلي.

إن تحدي روسيا الواضح للضغوط الأمريكية، الذي بدأ غير متوقع، ليس فقط من جانب أوكرانيا، بل والولايات المتحدة ذاتها، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكي، وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى، لا علاقة لها بالأزمة في أوكرانيا، منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، التي بدأت تطفو على السطح تدريجياً، إلى جانب فشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق، وهو أمر يبدو طبيعياً؛ فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد أن سيطرة أية قوة على قمة النظام الدولي، مهما طالت مدتها، إلى زوال.

إن المواجهة التي بدأت بين روسيا والولايات المتحدة، خلال أزمة أوكرانيا، هي إيذان ببدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية، إذ استمرت الولايات المتحدة في التصعيد مع روسيا بتأكيد أنه سيتم ضم أوكرانيا إلى حلف الأطلسي مستقبلاً، وما صاحب ذلك من تزويد أوكرانيا بمختلف أنواع الأسلحة، وهو ما عدّته روسيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي، هذا إلى جانب السلوك اللفظي المتغطرس للإدارة الأمريكية والدول الغربية تجاه روسيا، الذي لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا، بل من العالم أجمع؛ الأمر الذي دفع روسيا إلى الاستمرار في التصعيد ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية[1].

ولمنع النفوذ الغربي من التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، سبق لروسيا أن أصدرت وثيقة في24 يناير 2000م تتضمن مفهوم الأمن الروسي، من خلال منظومة متكاملة لضمان أمن الدولة والمجتمع الروسي ضد المخاطر الخارجية والداخلية، وعبرت الوثيقة عن رفضها للإستراتيجية الأمريكية للسيطرة العالمية، ولتوسع حلف الناتو شرقاً حتى لا تنضم إليه دول آسيا الوسطى، لذلك تحاول روسيا

---

(2)– محمد دياب، صراع على الثروات في اسيا الوسطى، مجلة شؤون الأوسط، العدد 105، 2000م، ص86.

(1)– وسام فؤاد، التحولات في الحضور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات، 6 مايو 2021م (تاريخ الدخول: 10 سبتمبر2022م) https: //bit. Ly /3x0sp6w

استعادة وضع التوازن السياسي والاقتصادي في منطقة آسيا الوسطى، وتحاول الحد من سعي الولايات المتحدة للانفراد بمنطقة آسيا الوسطى، ومحاولة جذب دولها للسير في فلكها، وتحت مظلتها، بهدف تطويق روسيا جغرافياً واقتصادياً وعسكرياً لإضعافها دولياً، وإضعاف دورها في منطقة آسيا الوسطى[1]؛ لذا، تعد روسيا الحرب على أوكرانيا من أجل حماية حدودها، والعمل على محاربة كل الأطماع الغربية التي يمكن أن تهدد أمنها الداخلي والخارجي، في ظل تأكيد أن روسيا واحدة من الدول الكبرى، وأنها ذات موقع أوروبي آسيوي مهم، وذات قدرات علمية وتقنية وقدرات عسكرية كبيرة، ومن ثم فهي ستواصل حربها حتى تحقق أهدافها.

لم يعد من الممكن لأي مراقب، مهما تكن بساطة خلفيته الفكرية أو العلمية، أن يتجاهل أن هناك رابطاً ما، يجمع هذا الكم الضخم من المشاكل التي يواجهها العالم على جميع الأصعدة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى تواتر الكوارث الطبيعية بشكل يكاد يكون غير مسبوق، والصحية المرتبطة بفيروس " كوفيد 19 "، ولن يخفى على أي مراقب أيضاً أن هناك فشلاً عاماً في التعامل مع هذه الأزمات على مستوى المؤسسات، والدول والنظام الدولي كله.

يرى العديد من المحللين من مختلف التخصصات والخلفيات الفكرية، أن ما يواجهه العالم من مشاكل وأزمات، ما هو إلا مؤشر على أننا نمر بمرحلة انتقالية، تتداعى فيها أركان النظام الدولي القديم بأبعاده الدولية والسياسية والاقتصادية، فيما لم تتضح بعد معالم وملامح النظام الدولي القادم.

لقد وصل العالم إلى لحظة من لحظات التحول النوعي، إلى لحظة ثورة حقيقية سوف تؤثر في حياة الناس العاديين في كل مكان، وتغير بشكل جذري من رؤيتهم للعالم ومفهومهم للتقدم، وأنماط العمل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والمؤسس. هذه الثورة تتجاوز المفهوم التقليدي للثورة السياسية التي تستحوذ على اهتمام غالبية المحللين، وهي أشبه بالنقلة التي أحدثها عصر النهضة أو "الثورة الصناعية"

إن العالم على أعتاب ما يمكن أن يشكل أكثر التحولات "درامية" في النظام الدولي منذ معاهدة وستفاليا 1648م، وإن هذا التحول لا يمكن وقفه أو تجاهله.

(1)- محمد السيد سليم، وآخر، التحولات الديمقراطية في آسيا، مرجع سابق، ص43.

إن سرعة ومدى هذا التحول وانتشاره، لن يعطي لأي فرد أو مجتمع رفاهية اختيار عدم المشاركة في هذا الواقع الجديد، ليست هذه الثورة متعلقة بتغير واحد مثل الحرب العالمية الثانية، أو سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، بل سوف تأخذ شكل " شلال " من التغيير المتواصل سيؤدي ذلك إلى تقويض وإضعاف مؤسسات كانت تبدو ثابتة، ورفع حركات تبدو صغيرة وضعيفة إلى درجات عالية من القوة.

إن وحدة التحليل الأساسية في فهم العالم هي النظام الرأسمالي العالمي، الذي تشكل عبر قرون عدة، وتمدد حجمه مع تطور نضم النقل والاتصال، حتى وصل في زمننا هذا إلى درجة غير مسبوقة من الاتساع والاعتماد المتبادل. يتشكل هذا النظام من تفاعل القوى المختلفة بداخله، حيث تسعى كل منها لإعادة تشكيله وفق ما يحقق مصالحها، وتشير التذبذبات الشديدة في أسواق المال والعملات، والزيادة الكبيرة في حجم عدم المساواة بداخل هذا النظام، التي تعبر عن نفسها حالياً في شكل استقطاب سياسي واجتماعي حاد غير مسبوق، إلي دخول هذا النظام في أزمة هيكلية، وأنه وصل إلى حالة غير محتملة من عدم التوازن، ولا يمكن استمراره. ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بما يمكن أن تنتهي إليه هذه الحلقة المفرغة من الفعل ورد الفعل، إلا أنه من المؤكد أن الحرب الروسية – الأوكرانية، كشفت عن تغير حقيقي في النظام الدولي سوف تتضح معالمه، وتتأكد خلال السنوات القادمة، وما تنطوي عليه من تفاعلات بين روسيا والولايات المتحدة.

خامساً: سناريوهات النظام الدولي "الأزمة الحرب الروسية الأوكرانية"

إن حركة التقدم الإنساني قد ارتبطت تاريخياً بقدرة النظام الدولي على تطويع بنيتها لتحقيق ما تصبوا إليه من أهداف، ولكن حركة التقدم هذه في حد ذاتها تخلق مشاكل، والحلول التي يستخدمها لمعالجة هذه المشاكل تؤدي بدورها إلى خلق مشاكل أكبر، وعند مراحل معينة من التطور، تجتمع هذه المشاكل لتصنع ما يمكن تسميته " السقف الصلب "، على حركة النظام وتقدمه.

ولا يستطيع النظام تجاوز السقف الذي صنعته المشكلات المجتمعية عن طريق حلول أو تغييرات جزئية، يضع هذا الموقف النظام الدولي أمام خيارات صعبة، فإما أن يغير في موازين القوة السائد، لتصل إلى مرحلة التعددية القطبية التي يسودها العدل والإنصاف؛ فينجح النظام في تجاوز هذا السقف، وإما يزيد في حدة الصراع حتى يصل النظام إلى مرحلة عدم القطبية؛ فتتوقف حركة التطور،

ويصاب النظام بالركود وبالتدهور، وربما بالانهيار الشامل، قد أوردت الدراسات التاريخية العديد من النماذج " لفقاعات مجتمعية " تعيش لعقود متعددة، بل وأحياناً قرون، وكلما طالت مدة بقائها، ازداد من يعيشون بداخلها والمستفيدون منها، اقتناعاً بالأفكار السائدة فيها، وازدادت صعوبة فهمهم للواقع خارجها، أو للرؤية السائدة لدى من يعيشون فيه، ولكن التاريخ يشير أيضاً إلى أن التناقضات بين الرؤية السائدة داخل مختلف "الفقاعات" و" الواقع الحقيقي " تصل دوماً إلى مرحلة لا يمكن احتمالها، يضغط الواقع خارج الفقاعة عليها بشكل لا يمكن تجاهله؛ فتنفجر بشكل يراه من بداخلها مفاجئاً وغير مفهوم، ومن هذه النماذج ما يلي:

1 – أزمة هيكلية في النظام الرأسمالي الدولي:

النظام الدولي أو العالمي، كما يسمّيه البعض، هو نظام اجتماعي، أي أن له عمراً محدداً، بداية ونهاية، وخصائص يتغير بعضها بمرور الزمن، بينما يظل بعضها الآخر على ثباته، إن النظام الاجتماعي التاريخي يجب أن يخضع للتحليل وحدة واحدة، لكن العلوم الاجتماعية قسمت هذا العالم الحقيقي إلى دوائر منفصلة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وهو تقسيم مفتعل يخفي الروابط الوثيقة بين كل هذه الدوائر، أو الأجزاء التي يتكون منها النظام الدولي.

إن المشاكل التي يعانيها النظام الدولي اليوم، هي نتاج لطريقة في التفكير عفا عليها الزمن، طريقة تركز على " الجزء " وتتجاهل "الكل"، وهذه الرؤية تعجز عن فهم التنبؤ بتطورات الواقع أو تفسيره " الحقيقي " الذي نعيشه، وعندما يبدأ القائمون على النظام في اعتماد الرؤية "الكلية " للنظام، الذي يشكلون جزءًا منه، يبدؤون في فهم العيوب الأساسية في النظام الدولي السائد، و يصبح خلق مستقبل بديل أمراً ممكناً، وعندما يبدأ القائمون على النظام الدولي في فهم أن المشاكل التي يعانيها النظام الدولي مترابطة، وكلها أعراض لنظام دولي أو عالمي يعاني برمته " عدم توازن "، فإنهم يستطيعون التخلي عن عقلية التخوف من التغيير، ونمط التفاعل الذي يقتصر على "رد الفعل"، وأن يبدؤوا في ابتكار وسائل جديدة لصنع مستقبل أفضل[1] كما أن القائمين على النظام الدولي أو العالمي، لا يمكنهم حل المشاكل التي يتعرض لها النظام، باستخدام نوعية التفكير الذي تم استخدامه نفسها، وعندما

(1) –Joshua Cooper Ramo , The Age of the Unthinkable ,New York, Little, Brown and Company, 2009,

يتعارض الواقع مع المنظومة الفكرية، يكون أمام المنظرين حل من اثنين، إما تجاهل الوقائع التي يتعارض مع النظرية، أو البحث عن إطار نظري جدي، وعادة ما يأتي مثل هذا التحول في المنظومات الفكرية من خارج المؤسسات التقليدية السائدة، أو على هوامشها، بل إن أكثر القوى الحركية " دينامية " وفعالية في المجتمعات، تأتي من خارج النخبة، سواء السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية، وهي قوى جديدة لا يفهمها الصفوة، ولا يتفقون معها، بل إن أفكارهم التقليدية، قد تعدّ عائقاً أمام فهمهم لرؤى فكرية جديدة. وفي إطار هذه الحالة من عدم الاستقرار، فقد أصبح متخذو القرار على جميع المستويات في حالة شلل تام، نحن الآن إذن، في مرحلة انتقالية بين انهيار النظام الدولي أو العالمي الحالي، وظهور ملامح نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، هذه المرحلة تتميز بالفوضى، كما أنها تتميز أيضاً بإتاحة الفرصة للابتكار والتجديد.

2 – أزمة بيئية اقتصادية عالمية.

لقد ظهرت التداعيات السلبية للعلاقة بين نمط الإنتاج الصناعي الذي أنتجته الثورة الصناعية، ونمط النظم البيئية والمجتمعية الأكبر، هذه التداعيات السلبية لم تعد محتملة، وهناك ضرورة ملحة لرؤية جديدة، وقد يعتقد الكثيرون أننا نعيش في عالم ما بعد العصر الصناعي، وذلك لشيوع استخدام التكنولوجية، وتحول المجتمعات المتقدمة إلى أشكال مختلفة من اقتصاد الخدمات، ولكن ربع القرن الماضي شهد في الواقع أكبر زيادة في النشاط الصناعي في تاريخ العالم.

لقد تزايد عدد السيارات المستخدمة في العالم من 50 مليون سيارة عام 1950م إلى 900 مليون سيارة عام 2014م، كما تضاعف تقريباً حجم الإنتاج العالمي من الصلب، ويتم استخراج الفحم، واستخدامه في أغراض صناعية بشكل أوسع بكثير من أي فترة مضت، تتميز هذه المرحلة من العصر الصناعي بقدر غير مسبوق من الاعتماد المتبادل، بين الدول والمناطق الجغرافية، بالإضافة إلى ظهور مشكلات بيئية واقتصادية ذات مستوى عالمي بالفعل.

إن اقتصاد الدول المتقدمة يعتمد بشكل كبير على مناطق أخرى في مختلف أنحاء العالم لإنتاج ما تحتاج إليه، وتشير الدراسات إلى كل رطل من مختلف المواد الغذائية بقطع رحلة طولها نحو ألفي ميل، قبل أن يشتريه المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا أخذنا في الحسبان تكلفة هذه

الرحلة الطويلة، فإن الكوب الواحد من عصير البرتغال الذي يتناوله الأمريكيون يستهلك ما يوازي كوبين من النفط.

إنّ نظم توزيع المنتجات في العالم اليوم تنتج ما يقرب من 10% من إنتاج العالم من ثاني أكسيد الكربون "2 "، وإلى وقت قريب كان تركيز الساسة ورجال الأعمال والإعلام منصباً فقط على النظام الاقتصادي الصناعي، وكيفية الحفاظ على نموه، من دون أدنى اهتمام للنظم الاجتماعية والبيئية الأوسع التي يعمل بداخلها، فالنظام الدولي أو العالمي، يعد في واقع الأمر، مفهوماً بسيطاً ومعقداً في الوقت نفسه، فهو بسيط؛ لأننا نعيش ونلاحظ تفاعلاته وتطوراته لحظة بلحظة، كما يلاحظ من ناحية أخرى بأنه يتسم بالتعقيد، نظراً لاختلاف مفهومه من دولة إلى أخرى ومن مجال إلى آخر.

لقد حقق العصر الصناعي إنجازات عظيمة في تحسين مستويات التعليم، وحقوق الإنسان، وتوفير الرخاء المادي، ولكنه أيضاً تسبب في تدمير نظم بيئية، واختفاء ثقافات تقليدية، وخلق نمطا من الحياة لا تتحمل النظم الطبيعية والاجتماعية، استمراره طويلاً؛ وبذلك يمكننا القول بأن العصر الصناعي يصل إلى نهايته بسبب تراجع فرص التوسع الصناعي، وأن أشخاص وشركات وحكومات أصبحت على قناعة بأن أضراره الجانبية لم تعد محتملة، وهناك مؤشرات عدة في " الواقع الحقيقي " على أن منطق ومنظومة العصر الصناعي قد وصلت أيضا إلى منتهاها.

إن هذه الفترة الانتقالية من تاريخ العالم، يقودها قادة لاتزال عقولهم أسيرة رؤى وطرق تفكير قديمة، عاجزة عن أن تفسر ما يحدث في العالم اليوم، أو أن تتنبأ بتطوراته المستقبلية؛ ولهذا، فهم يصلون المرة تلو الأخرى إلى أحكام خاطئة بشأنه، فهم اليوم يعجزون عن مواجهة هذا الانفصال بين طرق تفكيرهم، والواقع على الأرض، كما أنهم في حالة ذهول من الواقع الحالي، وغير مدركين تماماً للسرعة المذهلة التي تنتشر بها موجات التغيير فيه " 2" يجب أن نرى العالم كما هو، عالم يزداد تعقيداً وتداخلاً، ويشكل مصدراً للعديد من الأخطار المحتملة.

إن القضايا الكبرى، مثل تغير المناخ والهجرة، والكوارث الطبيعية، والحروب، والثورات، والدول الفاشلة، تضع ضغوطاً غير عادية على الحكومات، وعلى النظام الدولي كله ولا يجدي في مواجهتها إجراءات جزئية، بل إن كل ذلك يستلزم تغييراً جذرياً للمسار بأكمله.

إن تفسير عجز البعض عن إدراك الواقع الجديد كما هو، يرجع في اعتقادنا إلى استخدام تشبيه " الفقاعة " لتوضيح كيفية تشكل رؤيتين مختلفتين للواقع في أي مجتمع، رؤية يتبناها من هم بداخل " الفقاعة "، وأخرى يتبناها من هم بخارجها " 3"، وتعد تجربة " فقاعة الدوت كوم"، أو الشركات العاملة في مجال الإنترنت في التسعينيات من القرن الماضي، مثالاً جيداً على ذلك.

لقد حصلت الشركات العاملة في هذا المجال، في ذلك الوقت، على اهتمام غير عادي، واجتذبت استثمارات ضخمة، ثم بعد أن تمدد حجم هذا القطاع الاقتصادي بدرجة كبيرة، انهار مخلفاً وراءه خسارة مالية ضخمة، تكون داخل الدوائر العاملة في الشركات " الدوت كوم " قناعة بأنهم يؤسسون لاقتصاد جديد، يتم تقييم النشاط فيه ليس على أساس ربحيته، بل على أساس تطوره التكنولوجي، وعدد الزائرين أو المستخدمين لكل موقع، لكن الواقع السائد خارج هذه "الفقاعة " كان يسير وفق معايير مختلفة، تأتي الربحية على رأسها، وعندما لم ينجح العاملون في الشركات " الدوت كوم " في تحويل الإقبال على مواقعهم إلى نشاط مربح، ضغط الواقع الخارجي على " الفقاعة "، وأدى إلى انفجارها؛ لذلك نرى أن العصر الصناعي يعد أحد هذه " الفقاعات "؛ إذ أنتج منظومة فكرية تتبنى التفسير " الميكانيكي " للواقع وتفاعلاته، فهي تتعامل مع النظم السياسية، والاقتصادية، والبيئية، والمجتمعية، بوصفها كيانات منفصلة، يمكن تفكيك كل منها إلى أجزاء، وهذه الأجزاء يحكم تفاعلها قوانين ثابتة، بحيث إن المقدمات دائماً ما تؤدي إلى نتائج بعينها يمكن التنبؤ بها.

في هذا الإطار، يصبح الواقع شيئاً يمكن قياسه والتنبؤ بتفاعلاته، بل والتحكم فيه، ويصبح هناك حلٌّ واحد واضح وصحيح لأية مشكلة، وعدد معروف من الإجراءات للتوصل إلى نتائج بعينها، ولكن العالم اليوم، يتسم بدرجة أكبر من التعقيد، وقد أصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التحكم في تفاعلاته أو التنبؤ بنتائجها، يصدق على هذا الواقع الجديد وصف النظام المركب[1] وهو النظام الذي يشتمل على عدد كبير من المكونات والفاعلين، تتفاعل بعضها مع بعض بأشكال قد تكون نمطية في بعض الأحوال، وغير نمطية في أحوال أخرى. وكلما زاد عدد العناصر المتفاعلة بداخل هذا

(1)- وليد محمود أحمد، توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 33، 2014م، ص 288.

النظام، زادت درجة الاتصال والتفاعل فيما بينها، وزاد اختلاف هذه العناصر عن بعضها؛ أصبح هذا النظام في حالة تغير دائم، وزادت صعوبة التنبؤ بتفاعلاته.

خامساً الخلاصة – النتائج والتوصيات:

روسيا دولة ذات مكانة إستراتيجية عالمية، حيث كانت عاصمة الاتحاد السوفيتي سابقاً، ودولة عظمى، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، تراجع الدور الروسي والمعسكر الشرقي، وأصبح المعسكر الغربي المسيطر وصاحب النفوذ، ولكن إستراتيجية الرئيس بوتين التي تعمل على إعادة بناء الدور الروسي قوة عالمية، فكان على روسيا التدخل في أوكرانيا بصفتها بلدًا تابعًا لها وامتدادًا لمستعمراتها، وهي حق تاريخي وجغرافي لروسيا، وأن كل من الشعبين الروسي والأوكراني هما شعب واحد، وتعد أوكرانيا بلد متعدد الإثنيات والأعراف والأديان واللغات، وهو منقسم بين شرق، يتكلم سكانه الروسية، ويرون في روسيا بلدهم الأم، وبين غرب يتكلم سكانه اللغة الأوكرانية، ويدعو إلى الانضمام لأوروبا؛ لذلك عمل الرئيس بوتين على إنشاء اتحاد يعرف " بالاتحاد الروسي " الذي يعمل على تكوين كيان سياسي بين أعضائه، للدفاع عن الدولة ومصالحها، بالإضافة إلى قلق روسيا، ليس فقط من التقارب الأوروبي مع أوكرانيا، بل الخوف من ضم أوكرانيا لحلف الناتو، الأمر الذي ترفضه روسيا جملة وتفصيلا، هذا بالإضافة إلى السوق التجاري الكبير بين البلدين، حيث تعد روسيا المصدر الرئيس لتزويد أوكرانيا بالطاقة، فأوكرانيا من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية في أوروبا، كما تستورد روسيا من أوكرانيا قطع الغيار للمنتجات الحربية، وغيرها من المكونات الفضائية والملاحية، كما تعد أوكرانيا المعبر الرئيس لتمرير الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو يعد من مصادر الاقتصاد الروسي، وتعد أوكرانيا منطقة عازلة بين روسيا وأوروبا، وللمرة الثالثة على التوالي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام روسيا فتيلًا للحرب، عبر مصيدة الدعم المسبق لها، ومن ثم جرها في حرب خطط لها قبل عشرات السنين.

والسؤال المطروح اليوم "هل يكون غزو روسيا لأوكرانيا هو شرارة الحرب العالمية الثالثة، خاصة أن قادة أوروبا يحاولون تجنبها، ودخولهم للمرة الثالثة في صراع يفتت أوطانهم من الداخل إلى الخارج، ومن ثم يتحول إلى حرب شاملة كبرى على غرار الحربين العالميتين الأولى والثانية؟

إن الجواب على هذا السؤال يتطلب منا الرجوع إلى ما حدث في خمسينيات القرن الماضي، ووصولاً إلى الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ليست إلا فتيلًا

مشتعلًا حضر له منذ الخمسينيات، فيما عرف بالحرب الأهلية لشبه الجزيرة الكورية، اللعبة الأمريكية بدأت في سنة 1950م الحرب الكورية، عندما كانت شبه الجزيرة الكورية مقسمة إلى قسمين: شمالي وجنوبي، الشمالي يقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، وأما الجنوبي فيقع تحت سيطرة لجنة الأمم المتحدة المؤقتة، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والسياسة الأمريكية تسعى دوماً للتفريق تحت شعار القوميات، ففي 25 يونيو 1950م هاجمت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية، وتوسع نطاق الحرب.

بعد ذلك دخلت الأمم المتحدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الصين أطراف في الصراع، انتهي بتقسيم كوريا وزرع فتيل مشتعل إلى الآن، وهو ما يفسر اليوم، وبشكل صريح إعلان كوريا الشمالية دعمها الكامل للحلف الروسي القديم، بانتظار الفرصة المناسبة لضرب عدوها اللدود كوريا الجنوبية، ومن ثم ضمها تحت حكم " كن ".

كما توجهت الولايات المتحدة إلى تايوان، وزرع فتيل خامد بينها وبين الصين، بالإضافة إلى الجزر المتاخمة لليابان، إذ قامت الولايات المتحدة بافتعال هذا النزاع عن طريق قطع إمداد الرقائق الإلكترونية عن الصين، التي يكمن مصدرها الأكبر في العالم في جزيرة تايوان، وبهذا ستجر الولايات المتحدة الصين للدخول للمصيدة الجديدة، في حرب مع الجيران، إذن، المخطط الأمريكي هنا مقسم إلى جزأين:

الأول – فصل الروس في حرب مع أوروبا.

الثاني– إدخال الصين في حرب مع الجيران ضد تايوان واليابان وكوريا الجنوبية، أضف إلى ذلك الدول الآسيوية التي تخضع لحلف الناتو، وبهذا ستضطر تلك الدول الدخول في حرب ضد الصين من دون أي خيار؛ لأنها ستكون في موقف المدافع، وفي الحقيقة ستكون حربا بالوكالة نيابة عن الأمريكيين.

وهنا ينقسم العالم إلى ثلاثة معسكرات: المعسكر الصيني – المعسكر الروسي – المعسكر الأمريكي، وبعدها ستندلع الحرب العالمية الثالثة الشاملة بين الحلف الشرقي بقيادة الصين وروسيا – والحلف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وكما في كل مرة، ستكون الولايات المتحدة خارج نطاق الحرب، وستدفع بحلفائها عوضا عنها، وبعد أن يخرج الجميع منهكًا من الحرب، هنا ستدخل الولايات المتحدة في حرب مباشرة مع الصين، لن يكون فيها فائز، فهذا الأمر هو بداية انهيار العالم بشكله الحالي.

إن العالم على أعتاب ما يمكن أن يشكل أكثر التحولات درامية في النظام الدولي، منذ معاهدة وستفاليا 1648م، وأن هذا التحول لا يمكن وقفه أو تجاهله، الأمر الذي يجعل من زمننا هذا زمنا استثنائياً. إن سرعة انتشار هذا التحول ومداه، لن يعطي لأي فرد، أو مجتمع رفاهية اختيار عدم المشاركة في هذا الواقع الجديد، فالذي يحدث سوف يأخذ شكل " شلال " من التغيير المتواصل سيؤدي ذلك إلى تقويض وإضعاف مؤسسات كانت تبدو ثابتة، ورفع حركات تبدو صغيرة وضعيفة إلى درجات عالية من القوة؛ فإن هناك حالة من الانتشار الواسع للتوترات على الساحة العالمية، تطرح احتمالات مختلفة، قد تؤدي في النهاية إلى تشكيل سياسات مغايرة على ما كانت عليه في السابق، ففي هذا العصر الجديد من الصراعات الفوضوية العابرة للحدود؛ فإن الحكومات والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات سوف تتنافس كلها على ملعب واحد، مترامي الأطراف، بشأن قضايا متعددة ومتشابكة؛ لأنه ليست هناك قوة دولية أو مجموعة من الدول قادرة على السيطرة على هذا العالم، كما أن الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية التقليدية، لن تكون ذات جدوى.

النتائج والتوصيات:

1 – من الصعوبة بمكان التنبؤ بما يمكن أن تنتهي إليه هذه الأزمة – الحرب الروسية – الأوكرانية، إلا أنه من المؤكد أن هذه الحرب قد كشفت عن تغيير حقيقي في النظام الدولي، وفي موازين القوى فيه، سوف تتضح معالمه وتتأكد خلال السنوات القادمة، وما تنطوي عليه من تفاعلات بين روسيا الاتحادية، والولايات المتحدة.

2 – إن المواجهة التي بدأت بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، خلال الحرب الروسية –الأوكرانية، هي إيذان ببدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية، هذا إلى جانب السلوك اللفظي المتغطرس للمسئولين الأمريكيين تجاه روسيا، وما اتخذوه من تدابير، الأمر الذي دفع روسيا إلى الاستمرار في التصعيد، ويتوعد بإمكانية استخدام السلاح النووي.

3 – إن تحدي روسيا الواضح للضغوط الأمريكية، الذي بدأ غير متوقع، ليس فقط من جانب أوكرانيا، بل والولايات المتحدة ذاتها، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكي، وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشئون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى تتعلق بمشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، التي بدأت تطفو على السطح تدريجياً.

4 – الصراع الدولي الحالي والمستقبلي هو صراع على مصادر الطاقة، وتحديداً النفط والغاز الطبيعي، بدأنا بالفعل نشهد أزمات في ارتفاع أسعار النفط والغاز والغذاء، وظهور السياسات الحمائية في أكثر من دولة، هذا كله وضع الحكومات في موقف حرج، وأصبحت تعاني تناقصاً في إيراداتها من ناحية، وضغوطاً من دوائر المال والأعمال عليها؛ لكيلا ترفع الضرائب من ناحية أخرى.

التوصيات:

1 – إن المشكلات التي يواجهها النظام الدولي الحالي، لا تنبع من غياب المعرفة أو الإدراك أو الإمكانيات؛ لأن المقاربات التقليدية لم تصمم من أجل التعامل مع التغير المستمر وغير المتوقع، والدرجة العالية من التشابك والتكيف التي يتميز بها العالم اليوم، إن تغيير الطريقة التقليدية التي يفكر بها النظام الدولي الحالي، هي الخطوة الأولى الأساسية اللازمة لتطوير مقاربات جديدة ونماذج فكرية جديدة، من خلال بحث إمبريقي واسع، لجمع كمية وافرة من المعلومات من مصادرها على الأرض.

2 – يجب تفادي البحث عن حل واحد يعالج جميع أبعاد المشكلة، ولكن يجب العمل على عدة مسارات في الوقت نفسه.

3 – يجب العمل على فهم النظام الأوسع الذي تقع في إطاره المشكلة، وكيفية تطورها عبر الزمن، والحرص على تحديد الجهات، أو الدول، أو الأشخاص الذين لهم أكبر الأثر في تطورات المشكلة، وإشراكهم في عملية صنع القرار، وتنفيذ السياسات.

4 – يجب أن يكون هناك استعداد دائم لعمل تغييرات جذرية في المسار، كلما تغير الواقع على الأرض، كما يمكن إعادة هيكلة العمل كله، بوصفه شبكة من العلاقات الديناميكية بين نظم وفاعلين متعددين.

قائمة المراجع:

أولا- المراجع العربية

1. ابراهيم ابوخزام، الحرب وتوازن القوى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 1999م.
2. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، المكتبة الاكاديمية، 2011م.
3. إيمان اشرف أحمد شلبي، الأبعاد الدولية للازمة الأوكرانية، مجلة السياسة والقانون، المركز الديمقراطي العربي، 2022م.
4. براهما تشيلاني، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا، الملامح والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات 19 -2- 2012م شوهد في 3 -8 – 2021م : https://cut.us/ksria
5. بسمة ماجد حمزة، استراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي إلى منزلة القوة العظمى، مجلة آفاق سياسية، العدد6، 2014م.
6. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي، السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد ،ط1، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2014م.
7. جيهان الشريف الحديدي، التيارات الفكرية الأمريكية وتأثيرها في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه الصين، مجلة السياسة الدولية، 2010م.
8. خليل إسماعيل الحديثي، الوسط في التنظيم الدولي، العراق، جامعة بغداد، 1991م.
9. خليل حسن، النظام الدولي: المفاهيم والأسس، الثوابت والمتغيرات، بيروت، منشورات الحلبي، 2013م.
10. دلال محمود السيد، التغيرات في توازن القوى الإقليمي، مجلة آفاق عربية، العدد2، ديسمبر 2017م.
11. رائد جبر، بوتين يدشّن حملته للعودة إلي الكرملين، مجلة الحياة اللندنية، العدد 136 يناير 2012م.
12. رائد جبر، بوتين يطلق أضخم برنامج لتسليح روسيا في مواجهة تحديات الغرب والأطلسي، مجلة الحياة اللندنية، 21 فبراير 2012م.
13. روبرت ما كنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970م.
14. ريا خوري، آسيا الوسطي في صراع القوى العظمى، المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الرأي، سوريا، من الموقع 2022م https://ncro.sy/?p=3057
15. سامر إلياس، فوز بوتين، بداية ونهاية الصراع السياسي في روسيا، 2012م.
16. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، 1998م.
17. شوقي عبد الكريم، التغيرات الإقليمية الجديدة وتأثيرها على التوازنات الدولية في الشرق الأوسط: دراسة في التحالف الروسي، الجزائر:م. دراسات لجامعة عمار ثلجي الأغواط، عدد 57.
18. عبد الرازق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية ن رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية ن جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2014م.
19. عبد السلام جمعة زاقود، إدارة الأزمات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، عمان. دار زهران، 2012م.
20. عبد الله العقرباوي، هل تكون الحرب في أوكرانيا بداية نظام دولي جديد ؟ الجزيرة دوت نت، 27 -2 2022م تاريخ الدخول 15 أكتوبر 2022م. https//bit.ly /31Rukfu
21. عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية –الروسية والعمق الإستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 11، 2014م.
22. علي الدين هلال، تقديم كتاب توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي 1967- 1973م، القاهرة، مكتبة متبولي، 1989م.
23. علي محمد السيد، الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبطة بالطاقة، مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قراءات استراتيجية، العدد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، 2007م.
24. عوض خليل، توجهات وأهداف، مجلة الشاهد، العدد73، 1993م.

25. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي: من منظور أقطابه، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية جامعة الحاج الخضر باتنة، 2011م.
26. كيفين تونولي، غزو روسيا: كيف كشف هشاشة السلام في أوروبا؟ بي بي سي، 10 مارس 2022م تاريخ الدخول 2 ديسمبر2022م. https: bbc.in /30fbk
27. مايكل شبهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، 2016م.
28. أحمد عطية الله، القاموس السياسي، مصر، دار النهضة العربية، 1968م.
29. محمد أبوغزلة، تداعيات الأزمة الأوكرانية على هيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، 28 ابريل 2023م.
30. محمد السيد سليم، وآخر، التحولات الديمقراطية في آسيا، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1999م.
31. محمد دياب، صراع على الثروات في آسيا الوسطى، مجلة شؤون الأوسط، عدد 105، 2000م.
32. محمد عصام أكبر خوجة، الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج من عام 1990م إلي 2009م، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن 2010م.
33. محمد فايز فرحات، القوى الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 185، يوليو 2022م.
34. محمد نجيب بوليف، الغزو الروسي لأوكرانيا: جنون العظمة أم سقوط نحو الهاوية، دار رؤى برنت، 2022م.
35. محمود محمد الكركي، العلاقات الروسية –الأمريكية في عهدي فلاديمير بوتين وجورج بوش: رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2009م.
36. ممدوح محمود مصطفى، سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى، القاهرة، منشورات مدبولي، 1995م.
37. منى سليمان، التداعيات والمسارات المحتملة للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، السياسة الدولية، القاهرة، 26 فبراير2022م، تاريخ الدخول 15 اكتوبر 2022م .https//bit.ly /3tg3lji
38. هالة خالد حميد، العلاقات الأمريكية –الروسية بعد 2001م، المسار والمستقبل، متحصل عليه من الموقع http//www.iasj.net/iasj? 23 -9 – 2019م.
39. وسام فؤاد، التحولات في الحضور العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، المعهد المصري للدراسات، 6 مايو 2021م، تاريخ الدخول: 10 سبتمبر2022.
40. وليد محمود أحمد، توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة 2000-2008، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 33، 2014م.

ثانيا- المراجع الأجنبية

41. IMF, Global Financial Stability Report , April 2010.
42. IMF , Global Financial Stability Report , Sept,2011.
43. G.C.Field-Political Theory- London ,Methuen-(1963,P.7).
44. Jaco viner ,The implication of the for international Relations,1946.
45. Stephen M. Walt , An international Relations Theory Guide to the war in Ukraine-A consideration of which theories have been vindicated-and which have fallen flat, Foreign Policy , March 8 , 2022.
46. Kenneth N , Waltz , 1979.